مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٣٥)

موقف الصفوة من آليات تحقيق العدالة الانتقالية

"دراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط"

إعداد

د / حمد الله أحمد كيلانى

مدرس علم الاجتماع السياسى

بكلية الآداب - جامعة أسيوط

السنة ٢٨ العدد (١٠٩) ابريل ٢٠١٧م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

موقف الصفوة من آليات تحقيق العدالة الانتقالية
دراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط

الدكتور/حمدالله أحمد كيلاني
مدرس علم الاجتماع السياسي
بكلية الآداب جامعة أسيوط

ملخص

سعت الدراسة الراهنة إلى التعرف على موقف الصفوة المتعلمة من آليات تحقيق العدالة الانتقالية في مصر بعد التحولات السياسية التي حدثت بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، ومن أجل ذلك قام الباحث بتصميم مقياس لآليات تحقيق العدالة الانتقالية لجمع البيانات من عينة الدراسة، وبعد التأكد من صدق الأداة وثباتها، قام الباحث بتطبيقه على ٣٣٠ مفردة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى وعي وإدراك الصفوة المتعلمية بالتحولات السياسية التي شهدها المجتمع المصري، وبالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت عليه، كما أكدت نتائج الدراسة الميدانية على ضعف آليات العدالة الانتقالية وعدم فاعليتها، كما تبين أيضا أن لآليات الملاحقات القضائية دور فاعل أكثر من غيرها من آليات العدالة الانتقالية، كما اتضح تأثير السن والتخصص العلمي والدرجة العلمية على موقف الصفوة المتعلمة من آليات تحقيق العدالة الانتقالية، كما تبين أن من أهم المعوقات التي وقفت أمام آليات تحقيق العدالة الانتقالية، جمود القانون، وتعقد المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع المصري، وعدم وجود وعي بالعدالة الانتقالية لدى المسئولين، وضعف دور المجتمع المدني، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.

مقدمة:

شهد المجتمع المصري المعاصر خلال الأربع سنوات الماضية الكثير من التحولات السياسية، التي أثرت على مختلف قطاعاته، فبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م بدأت تتوالى التحولات السياسية على الساحة المصرية، وأعقب ذلك العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في حياة المصريين، وأصبحت المطالبة بتحقيق شعار "القصاص لشهداء الثورة"

* تاريخ تسلم البحث {يناير/٢٠١٧م} * تاريخ الموافقة على البحث {إبريل/٢٠١٧م}

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و"عيش حرية عدالة اجتماعية" هو أحد المطالب الشعبية في المجتمع المصري. وأصبحت العدالة الانتقالية أحد ضمانات تحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي في مصر بعد التحولات السياسية، حيث تقوم علي توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتقصي حقائقها، ومحاسبة المسئولين عنها، وإصلاح مؤسسات الدولة، وإعلام المواطنين بحقيقة ما حدث من انتهاكات في حقهم، مع القصاص العادل للضحايا وإنصافهم، وتخليد ذكراهم، ووضع البرامج اللازمة لإعادة تأهيل ودمج من هم علي قيد الحياة منهم، وصولاً إلى تحقيق المصالحة بين أطياف المجتمع المختلفة بما يسهم في الانتقال بالمجتمع من مرحلة عدم الاستقرار إلى مرحلة المصالحة والسلام الاجتماعي، ويوفر بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ومن هنا يصبح من الأهمية أن يتجه الباحثون نحو دراسة آليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع المصري، حيث إن المجتمع المصري قد اتخذ الكثير من التدابير لتحقيق آليات العدالة الانتقالية، منها ما هو على الجانب السياسي، وبعضها تم على الجانب الاقتصادي، وبعضها الآخر على الجانب الاجتماعي، وكذلك الجانب الأمني، ومن ثم تأتي هذه الدراسة كمساهمة في تقصي الحقيقة، ومراجعة فعالية آليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع المصري بعد التحولات السياسية، وذلك من خلال الكشف عن موقف الصفوة المتعلمة من فعالية هذه الآليات.

وتهتم النخبة عادة بمتطلبات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في حين تهتم الأغلبية الساحقة من الشعب بمتطلبات الحياة اليومية من الطعام والشراب والسكن والملبس وهي الحاجات الإنسانية الأساسية ، حيث يبحث المواطن العادي عن الحصول على تلك الحاجات الاساسية بكرامة مع توفير الامن والامان في المجتمع (حماد، ٢٠١٤ : ٦٧).

أولاً- مشكلة الدراسة:

ظهر مفهوم العدالة في البداية كمبدأ أخلاقي يعتمد على الفضيلة وضرورة حصول كل فرد على ما يستحقه ، ثم بعد ذلك تم صياغة هذا المفهوم من قبل رجال الدين ، حيث أكدوا على وجوب تحقيق المساواة بين جميع البشر دون تفرقه، فالعدالة الاجتماعية تتحقق من خلال إزالة كافة أشكال التميز للنوع أو بحسب اللون أو العرق أو الجنس او الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد، حيث تشمل إشباع حاجات الانسان الاساسية واقتسام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموارد المادية على أساس المساواة كما تستهدف إتاحة الفرصة للجميع للوصول إلى الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم فضلاً عن المساواة في فرص الحصول على الوظائف (عبد الفتاح، ٢٠١٤ : ٤٣٦) .

وتعد الدراسة الراهنة محاولة علمية لدراسة آليات تحقيق العدالة الانتقالية في مصر بعد التحولات السياسية وما يرتبط به من تحديات تفرضها الفترة الانتقالية على نظم العدالة التقليدية من خلال التعرف على موقف الصفوة المتعلمة تجاه آليات تحقيق العدالة الانتقالية والتحديات التي تقف أمامها، وذلك انطلاقاً من أن هذه الشريحة تمتلك خصائص تمكنها من بلورة وتحديد رؤية واضحة عن موضوع الدراسة الراهنة.

ثانياً- أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الموضوع محل البحث، من قلة الدراسات التي أجريت عليه في مصر.
- ما يمكن أن تخلص إليه الدارسة من نتائج تساعد على وضع مجموعة من المقترحات والتوصيات والتي يمكن أن تساهم في زيادة فعالية آليات تحقيق العدالة الانتقالية.
- أن هذه الدراسة تمثل محاولة لعرض أحد الموضوعات التي برزت في الآونة الأخيرة في المجتمعات العربية وهي العدالة الانتقالية خلال التحول الديمقراطي الذي تمر به بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وذلك من أجل مواجهة أرث الماضي والعبور إلى مستقبل ديمقراطي.
- حدوث مزيد من التطورات السياسية في المجتمع المصري والذي تميز في الفترة الأخيرة بمزيد من الحراك السياسي كل ذلك جعل من موضوع اليات تحقيق العدالة الانتقالية من الموضوعات المثارة على الساحة السياسية حالياً.
- ترجع أهمية الدراسة لكونها أحد الدراسات الاجتماعية لآليات تحقيق العدالة الانتقلية في المجتمع المعاصر.
- كما تكتسب الدراسة الراهنة أهمتها التطبيقية من موضوعها الذي ركز على فعالية آليات تحقيق العدالة الانتقالية وأهم التحديات التي تواجهها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثاً- الأهداف والتساؤلات:

أ- أهداف الدراسة:

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على موقف الصفوة المتعلمة من فعالية آليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع المصري بعد التحولات السياسية. وتحت إطار هذا الهدف العام ثمة أهداف فرعية وهي:

١- الوقوف على موقف الصفوة من التحولات السياسية التي شهدها المجتمع المصري.

٢- التعرف على موقف الصفوة المتعلمة من آليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع المصري.

٣- التعرف على أهم معوقات تحقيق آليات العدالة الانتقالية.

٤- الوقوف على أثر المتغيرات الوسيطة (النوع، السن، الحال الاجتماعية) في موقف الصفوة المتعلمة من فعالية آليات تحقيق العدالة الانتقالية.

ب- تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الراهنة أن تجيب على تساؤل رئيسي مؤداه: ما موقف الصفوة المتعلمة من فعالية آليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع المصري بعد التحولات السياسية؟ وتحت إطار هذا التساؤل العام ثمة تساؤلات فرعية:

١- ما موقف الصفوة من التحولات السياسية التي شهدها المجتمع المصري.

٢- ما موقف الصفوة من آليات تحقيق العدالة الانتقالية؟

٣- ما أهم معوقات تحقيق العدالة الانتقالية؟

٤- ما دور المتغيرات الوسيطة(النوع، السن، الحالة الاجتماعية) في موقف الصفوة من آليات العدالة الانتقالية؟

رابعاً- الإطار النظري للدراسة:

(١) مفاهيم الدراسة:

أ- مفهوم الصفوة Elite

وضعت نظريات الصفوة - في البداية - من قبل المنظرين الليبراليين لمواجهة المفهوم الماركسي عن الطبقات، حيث هدفوا إلى إظهار أن المجتمعات الرأسمالية لا تعرف طبقات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حقيقية تتسم بالديمومة أو الثبات، وإنما تفرعات يتم الدخول إليها أو الخروج منها بسهولة نسبية، بعكس المجتمعات الزراعية التي ترتبط بجمود الطبقات نتيجة لاعتمادها على اقتصاد ثابت أو شبه ثابت (الزراعة). أما المجتمعات الصناعية (الرأسمالية) القائمة على التنافس والمزاحمة والتجديد والتغيير فتكون عرضة لحركة كبيرة جداً، لذلك نجد أن الأفراد العاملون والأذكاياء والمهرة – الذين يشكلون النخب- يمكنهم الارتفاع في درجات السلم الاجتماعي، حتى ولو كانوا يحتلوان فيه مكانة متدنية جدا في بدء حياتهم، وعلى العكس فإن الذين يستفيدون من وضع رفيع منذ ودلاتهم يخاطرون باستمرار في الهبوط في حالة الخمول أو البلاهة أو الرعونة أو الترهل (دوفرجيه، ١٩٩١ :١٦١-١٦٢).

واشتق مفهوم الصفوة في اللغة الانجليزية من الفعل الاتيني Eligere ويعني يختار ولذا جاءت كلمة Elite لتشير إلي العنصر المختار من ثقافة أو جماعة أو الأفراد الذين يشغلون أوضاعا عليا (عبدربه، ٢٠٠١: ٢٢). وورد في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن كلمة الصفوة أو النخبة يطلق على علية القوم أو الأعيان، وهم أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجما(بدوي، ١٩٨٢: ١٢٩). ويرى جيل فيربول أن الصفوة هم فئة اجتماعية مكونة من أفراد يشغلون في مجال خدمتهم مراكز مرموقة، سواء تعلق الأمر بالراتب أو النفوذ أو الكفاءة (فيربول، ٢٠١١: ٧٨). وقسم باريتو الجماعات في المجتمع إلي طبقتين منفصلتين؛ طبقة العامة، وطبقة الصفوة، وتجمع طبقة الصفوة أعظم الفئات ، وهي تنقسم بدورها صفوة حاكمة، وصفوة غير حاكمة (عوض، ١٩٨٥: ٥٢). كما يشير إلي انهم جماعة صغيرة من الأفراد ذوي نفوذ وسلطة وقوة مستمدة من مراكزهم الاجتماعية في مجال الاقتصاد والسياسة والجيش، ويتحكمون في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال القوه والسلطة والنفوذ المرتبط بمراكزهم الاجتماعية (السيد، ١٩٩٧: ١١٥). ويرى الجوهري أن الصفوة هي جماعه أو فئة صغيرة من الأفراد، تحتل منزلة عاليه، وتسيطر في الوقت نفسه على بعض أو كل قطاعات المجتمع (الجوهري، ٢٠٠٢: ٣٠٦).

كما يشير المصطلح في معناه العام إلي اعلي فئة وتتألف من البارزين المتفوقين بالقياس إلي غيرهم، وبهذا المعني فهناك صفوه سياسة، وصفوة في العمل، وصفوة في الفن، وصفوة دينية وصفوة تعليمية .... الخ (عوض، ١٩٨٥: ٥٢).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتعرف الصفوة في الدراسة الراهنة بانها مجموعة متميزة بخصائص معينة تمكنها من احتلال مركزا مرموقاً في المجتمع ، كما يحصلون على اعتراف اجتماعي بتميزهم في هذا المجتمع ، والدراسة الراهنة تعتبر أعضاء هيئة التدريس – وفقاً لتعريف الصفوة – من الصفوات المتخصصة التي حصلت على أعلى الدرجات العلمية في تخصصاتهم وهم بذلك يعدون صفوات متعلمة.

ج- مفهوم العدالة الانتقالية:

كلمة العدالة لغويا تعني القصد في الامور، ومصطلح العدل يرمي الي المساواة في إعطاء الحقوق ، والتزام بالواجبات دون تفرقة ، لاي سبيب من الاسباب سواء كان دينا او جنسا او لون ، والعدل لفظا يعتبر من أعدل الكلمات قسمة بين اللغات اذ تكاد لا تخلو منه أي من اللغات اليوم ، ففي لغة العرب عبر عنه ابن الاعرابي بالاستقامة ومن اشتقاقاتها الاعتدال ، وقسم العلماء العدل الي قسمين عدل إلهي وعدل بشري(التوم، ٢٠١٦ : ٣٠) .

تختلف العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية في كونها تعني بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة سلم، أو الانتقال من حكم سياسي استبدادي إلى حكم ديمقراطي. بعكس العدالة التقليدية التي تطبق في المجتمعات التي تعيش ظروف اعتيادية مستقرة.

ومصطلح العدالة الانتقالية يمثل حلقة الوصل بين مفهومين هما الانتقال أو التحول (Transition) والعدالة (justice) حيث يعنيان معاً تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها أي دولة أو أي مجتمع (شعبان، ٢٠٠٨: ٢٧).

كما تعني التدابير القانونية التي يتم اتخاذها من أجل الانتقال من مجتمع أقل تحرراً إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وتحرراً (عبدالتواب، ٢٠١٢: ٣). حيث إنه في البلاد التي عانت صراعات مسلحة أو حكم نظم استبدادية أو قمعية يجب أن يعقب انتهاء تلك الصراعات أو زوال هذه النظم الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية (ماجد a، ٢٠١٣: ١٠).

ويعرف الكسندر Alexander العدالة الانتقالية بأنها عملية تصحيح أخطاء الماضي التي ارتكبت في دول التحول من العنف(في الماضي الاستبدادي) نحو مستقبل أكثر ديمقراطية.

ودفع عجلة التنمية والعدالة الاجتماعية social justices

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(Alexander Hinton, 2011: 2). وهذا ما أكد عليه بابيلو Pablo على أن آليات العدالة الانتقالية في الحقيقة هي آليات لتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية في المجتمع (Greiff, 2009: 33-34) ويشير ماريك Marek إلى ان العدالة الانتقالية هي تلك الإجراءات الرسمية وغير الرسمية التي تنفذها المؤسسة الشرعية المقبولة في وقت قريب من الانتقال للخروج من قمعية أو عنف النظام السياسي ولتحقيق العدالة (Kaminski, 2006:295-29). كما يعرف مجلس الأمن العدالة الانتقالية بأنها كل العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة (مجلس الأمن، ٢٠٠٤: ٦). كما تعني محاولة الوصول إلى عدالة شاملة أثناء فترات الانتقال السياسي من خلال تطوير مجموعة واسعة من الاستراتيجيات لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي(فايز، ٢٠١٠: ١).

وترى زينب ليث أن العدالة الانتقالية هي فلسفة ومنهجية في نفس الوقت، هدفها أن تعالج ماضي انتهاكات جسيمة في مجتمع تعرض للظلم والاستبداد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ومساعدة الشعوب على الانتقال بشكل مباشر وسلمي وغير عنيف إلى الديمقراطية، عن طريق برنامج للتحول السلمي، بعد إزالة آثار حقبة الاستبداد والتسلط وإعادة الحقوق والتوازن داخل المجتمع(عباس، ٢٠١٤: ١١٧).

وترى فاطمة حسين أن مفهوم العدالة الانتقالية هو مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع أو قمع الدولة،وهي تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان(حسين، ٢٠١٥).

وتستهدف العدالة الانتقالية تحقيق العدالة الشاملة خصوصاً أثناء فترات التحولات والانتقالات السياسية لإرساء نظام أكثر عدالة وديمقراطية، ومن ثم تشتمل على جملة من الاستراتيجيات المختلفة في وسائلها والمتنوعة في طرائقها من أجل مواجهة الإرث السلبي لانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي أو الحاضر(Kaufrman, 2004:58-59).

ويرى والدورف أن العدالة الانتقالية بحكم طبيعتها قصيرة الأجل تحمل جانبين قانوني وتصحيحي legalistic and corrective. وهذا ما دعا يندي لامورن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Wendy Lamourne عام ٢٠٠٩ إلى وضع نموذج العدالة التحويلية Transformative Justic كنموذج بديل لمفهوم العدالة الانتقالية يجمع بين الجانب القانوني والجانب الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه نموذج تحليلي أكثر من كونه نموذج تطبيقي، وحاول جردي Gready وآخرون عام ٢٠١٠ تضييق نموذج العدالة التحويلية الذي وضعه يندي لامورن من خلال تركيزهم على صياغة مكملات العدالة الانتقالية، حيث يتم تغيير بناءات ما قبل الصراع بطرق أكثر شمولية وأقل تفاوتاً وأكثر عدالة، ومع ذلك فإن هذه المحاولة أيضاً تحتاج لمزيد من الدراسة والفحص(Waldorf, 2012:179-180).

ويرى عبد الناصر عبد الله أنها مجموعة التدابير القانونية والمجتمعية التي تقوم بها مؤسسات الدولة الرسمية والشعبية في الفترة الانتقالية للتحول الديمقراطي، لجبر ضرر الماضي وتضميد جراحه للحيلولة دون تكراره في المستقبل، مع محاسبة المتسببين في ذلك الضرر والعمل على الاصلاح من خلال بناء مؤسسات ديمقراطية تقوم على برامج وطنية تهدف وصالح الوطن والمواطن(عبدالله، ٢٠١٢: ١٠٠٥).

وتعرف العدالة الانتقالية في الدراسة الراهنة بأنها مجموعة من التدابير والإجراءات القضائية والمجتمعية التي تم اتخاذها خلال مرحلة ما بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ ترمي الي القصاص العادل للضحايا وجبر الأضرار التي لحقت بهم وذويهم وإصلاح مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية ، من أجل محو آثار ما حدث قبل الثورتين من انتهاكات وتجاوزات والحيلولة دون تكرارها في المستقبل.

د- مفهوم آليات تحقيق العدالة الانتقالية:

تسعى آليات تحقيق العدالة الانتقالية Transitional Justice Mechanisms إلى معاقبة منتهكي حقوق الإنسان، وتوفير التعويضات للضحايا(Samii, 2013:220). وتركزت في خمس آليات أساسية تتكون منها، هي: الدعاوي الجنائية – لجان الحقيقة – برامج التعويض أو جبر الضرر – إصلاح اجهزة الأمن – جهود تخليد الذكرى(صالح، ٢٠١٤: ٥). وتتسم هذه الآليات بالمرونة، حيث نجد أن هناك مجتمعات ركزت على آلية معينة ووضعت لها التشريعات والضمانات اللازمة كما أضافت بعض الدول بعض الضمانات الأخرى لهذه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآليات، كما تتصف هذه الآليات بأنها مترابطة ومكملة لبعضها من أجل تحقيق العدالة الانتقالية.

ان العدالة الانتقالية تعني تحقيق مبدأ العدالة أثناء الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، أو من حرب أهلية إلى سلم، أو التحرر من الاحتلال، وأن الأخذ بهذه الآليات يتضمن مراعاة الطريقة التي تم فيها الانتقال إلى الديمقراطية والكيفية التي يتم فيها التعامل مع الماضي بعد الانتقال، ومراعاة الخصوصيات السياسية والوطنية، واستقلال السلطة القضائية والالتزام بالقواعد الدولية للعدل والإنصاف، بما يعزز ذلك من عمل آليات العدالة الانتقالية ويضفي عليها المشروعية والمصداقية (حميد، ٢٠١٤: ١٢٠).

وتعرف اليات العدالة الانتقالية بأنها مجموعة من الأساليب المتنوعة المرتبطة بتحقيق العدالة الانتقالية، منها الأساليب القضائية وغير القضائية.ويمكن أن نشير لاهم الياتها بايجاز كما يلي : (حسين، ٢٠١٥).

١- تقصي الحقائق:عن طريق تشكيل لجنة مستقلة لتقصي حقائق جرائم الماضي وكيفية ارتكابها والمسئول عنها، وتحدد ضحاياها.

٢- ومحاكمات الأفراد المسئولين عن جرائم الماضي: سواء كانت انتهاك حقوق الإنسان أو جرائم اقتصادية متعلقة بقضايا الفساد واستغلال النفوذ والرشوة.

٣- التعويضات: التي تشمل تعويض الضحايا وأسرهم عن الضرر الذي أصابهم من جراء انتهاكات الماضي.

٤- الإصلاح التشريعي والدستوري والمؤسسي: ويتضمن التخلص من ترسانة قوانين الماضي التي شُرِعت من أجل هيمنة النظام السابق على مقدرات الحياة السياسية، وكرست لمبدأ إفلات الموظفين العموميين الجناة من العقاب. كما يتضمن سن قوانين ودستور جديد يتوافق مع الانتقال إلى الديمقراطية، ويندرج تحتها أيضًا كل ما يراه المجتمع ضروري للتعامل مع ميراث من القمع وانتهاكات حقوق الإنسان حتى إذا تطلب ذلك تغيير القانون الجنائي والقوانين سيئة السمعة التي كان يتحصن بها النظام البائد لتبرير أفعاله الإجرامية، ويأتي من هذه الاساليب ايضا فحص السجلات بمراجعة الملفات الشخصية للموظفين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العموميين وأفراد الأمن للكشف عن تجاوزاتهم وجرائمهم، والفصل فيها بهدف إصلاح حقيقي للنظام الأمني والقضائي .

٥- الإصلاح المؤسسي: و تغيير المناهج التعليمية لتكون قائمة على ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية، وفحص المناهج القديمة لاسيما المتعلقة بالتاريخ وتنقيحها مما قد شابها من تشويه وذلك عن طريق لجنة مستقلة.

٦- تخليد ذكرى الضحايا: بإنشاء نصب تذكارية ومتاحف وتخصيص يوم وطني للحداد.

ويرى الستر Elster أنه يمكن تقسيم آليات العدالة الانتقالية إلى آليات ذاتية endogenous وآليات خارجية exogenous . حيث تدار الآليات الذاتية للعدالة الانتقالية من قبل المجتمع في حد ذاته من دون تدخل من الخارج، أما آليات العدالة الانتقالية الخارجية فهي عادة تقدم من خلال الأفراد الذين لم يشاركوا في هذا النزاع وغالباً تكون تحت رعاية مؤسسات ومنظمات دولية دون اعتبار لرغبات مواطني الدولة التي تمر بمرحلة انتقالية (Kaminski, 2006:295).

(٢) تاريخ العدالة الانتقالية:

يمكن الاشارة للعدالة باعتبارها مبدأ أخلاقي يتم في ضوءه المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات ، وفي توزيع الفرص وفي الثواب والعقاب، ولك لتحقيق الانسجام بين أعضاء المجتمع الواحد ، فالعدالة ليست مجرد قيمة مثل سائر القيم بل هي أعلى الفضائل الاجتماعية على الاطلاق فقد اعتبر جون ستيورات ميل العدالة أهم جزء وأكثر قدسية والزاما على الاطلاق في الاخلاق كلها ، بينما ذهب جون لوك الي أن العدالة وحقوق الانسان الطبيعية هي أقوى أن يبطلها أي نظام سياسي مهما كان (عبد الفتاح، ٢٠١٤ : ٤٣٧)

يعود تاريخ ظهور مفهوم العدالة الانتقالية إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتجسدت بمحاكمات نورمبرغ والقضاء على الفكر النازي، وكان أول تطبيق واضح المعالم لفكرة العدالة الانتقالية تمثل في محاكمات حقوق الإنسان في اليونان في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وبعدها في الأرجنتين عام ١٩٨٣ وتشيلي عام ١٩٩٠ من خلال لجنتي تقصي الحقائق والتي أسفر عنهما توفير أشكال مختلفة من التعويضات لصالح الضحايا، والتي ساهمت في خلق قناعات بجدوى بالعدالة الانتقالية من قبل الضحايا، ثم جاءت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مساهمات أوربا الشرقية في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال فتح ملفات الأمن الداخلي كما حدث في ألمانيا، وعمليات التطهير التي حدثت في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٩١ القائمة على منع تولي المناصب المهمة من قبل الأشخاص الذين مارسوا انتهاكات حقوق الإنسان، ثم جاء تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة الشهيرة في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٥ لإزالة آثار جرائم حقوق الإنسان، وصولا إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا ورواندا كمحاولة للاعتماد على القانون الدولي لحقوق الإنسان في المحاسبة(عباس، ٢٠١٤: ١١٧). فالعدالة الانتقالية تقوم على قاعدة أساسها أن المطالبة بالعدالة الجنائية ليست شيئاً مطلقاً، ولكن يجب أن تتم موازنتها بمقتضيات الحاجة إلى السلم والديمقراطية والتنمية وسيادة القانون(فايز، ٢٠١٠: ١).

(٤) العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراعات:

يرى الفيلسوف السياسي جون رولز أنه لا يمكن تحقيق الحريات السياسية والمدنية، دون تلبية الحاجات الاجتماعية الاساسية، لذا يرى أنه يجب أن يضمن النظام السياسي، مستوى معيشة لائق لكل شخص، على أساس ان ذلك حق مكفول للجميع، لذلك فانه يطالب الدولة بتأسيس بنية خدمات اجتماعية (التربية والتعليم، والرعاية الطبية، السكن ..الخ)إضافة الي توفير مصدر للدخل للفئات الاكثر احتياجا، كي يتمكن جميع المواطنيين من ممارسة حرياتهم السياسية ممارسة فعلية (بدوي، ٢٠١٦ :٤٢)، والعدالة الانتقالية تستمد تميزها من طابعها الخاص باعتبارها تعني بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم أو الانتقال من حالة صراع سياسي داخلي رافقه عنف مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة من الانفراج السياسي والانتقال الديمقراطي.

وتهدف العدالة الانتقالية إلى محاولة الوصول إلى عدالة شاملة أثناء فترات الانتقال السياسي (فايز، ٢٠١٠: ١). وتظهر الخبرات المتنوعة بالعدالة الانتقالية باتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية في مؤسسات الدولة والسعي لجبر ضرر ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وخاصة ذات الأبعاد الاجتماعية، وقد حدد ناويل كالهون ثلاث مقاربات لتسوية جرائم الماضي(كالهون، ٢٠١٤: ١٥-٢٠):

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ- القصاص العنيف : يعتبر سقوط نظام مستبد فرصة للأخذ بالثأر من الذين طالما استخدموا سلطاتهم في البطش والتنكيل بالمعارضين بكافة السبل ،ومبدأ القصاص العنيف لا يتيح للثوار فقط محاسبة النظام القديم ولكن يعني إقصائهم عن المشهد السياسي، ولكن لابد من مراعاة الا يحدث الدخول في دوامة مستمرة من العنف يشارك فيها أطراف متعددة، ويؤول إلى انقسامات مجتمعية وشروخ قد تحتاج إلى عشرات السنين إلى علاجها، قد يتحول فيها الحكام السابقين وأنصارهم إلى "شهداء" و"ضحايا" .

ب- نسيان الماضي: ويرى البعض أن نسيان ما حدث من انتهاكات قام بها النظام القديم طريقاً لتجنب إثارة قضايا الماضي، وحل ناجح لإرساء سلام مجتمعي لتأسيس نظام يشارك فيه جميع طبقات المجتمع، بالإضافة إلى توفير مبالغ مالية طائلة قد تدفع لسبيل التحقيقات والبحث عن الحقيقة تعويضات مادية لضحايا النظام القديم، ولكن قد يؤول نسيان الماضي إلى تدهور في المستقبل حينما يسعى النظام القديم وأنصاره للوصول للحكم من جديد والعمل على إسقاط من أسقطهم أولاً بالسعي لإحداث فوضى أو ربما التخطيط للانقلاب على النظام الجديد أو أي وسيلة أخرى لإفشال النظام الجديد أثناء تأسيسه، فمن تسبب في جرائم جنائية وسياسية وأخلاقية ولم يجد من يردعه ويعاقبه؛ لن يتردد في تكرار أفعاله إذا أتته الفرصة ثانيةً.

ج- سياسات الحق والعدل: عن طريق إعادة النظر في الجرائم التي ارتكبتها السلطة الحاكمة من قبل، تحاول هذه السياسات محاسبة كل من ساهم في جرائم الماضي، دون الإخلال بالقانون، ولكن ماذا إذا وقفت القيود القانونية التقليدية عائقا أمام تحقيق العدالة؛ منها نشأت فكرة العدالة الانتقالية.

وذلك من خلال وضع تدابير قانونية وتشريعية للتصالح والمحاكمة للأنظمة السابقة والمتورطين في الفساد، ولعل تجربة جنوب افريقيا اعتمدت على آلية العدالة التصالحية وليس الانتقامية أو العقابية، حيث تقوم على أساس اقرار المسؤول بما ارتكبه من انتهاكات وتجاوزات أمام هيئة معرفة الحقيقة كشرط أساس للحصول على العفو(صالح، ٢٠١٤: ٧).

كما أوضح كيروس ساميي Cyrus Samii أن هناك تردد لدى كثير من المواطنين نحو السعي لتقصي الحقائق والمطالبة بعقاب المذنبين والمنتهكين للحقوق ورأى أن هذا التردد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يرجع في الأساس إلى عدم الاستقرار الأمني، وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لبقايا وآثار المنازعات الأهلية الداخلية، مثل هذا السياق قد يؤدي إلى الخوف من الآثار السلبية لآليات العدالة الانتقالية، وهي السبب الرئيسي وراء العزوف عن المشاركة في تحقيق آليات العدالة الانتقالية، وعدم اليقين هذا تجاه آليات العدالة الانتقالية حيث من الممكن تجدد العنف قد تكون عقلانية جدا بسبب الخوف من تكرار حالات النزاعات والحروب الأهلية والنزاعات الأهلية التي تتصاعد نحو العنف، في ظل هذه الظروف قد يضعف لدى المواطنين الحافز نحو متابعة الحق في العقاب وتقصي الحقيقة، حيث يعتبر نفسه خارج كهف العقاب target for punishment. هذه المخاوف تصدر خاصة اذا كانت الدولة ضعيفة وتقدم القليل من الضمانات ضد التعدي على حقوق الضحايا والتي تعكس دوامة الصمت spiral of silence أو تزوير التفضيلات preference falsification وبناء على هذا فإن التعرض المستمر لانعدام الأمن insecurity من المرجح أن يؤدي إلى قمع مطالب الأفراد المشروعة نحو المطالبة بالعقاب وتقصي الحقائق(Samii, 2013:220).

وأشار راما ماني Rama Mani إلى أن العدالة الانتقالية سوف تفقد مصداقيتها في المجتمعات ذات الأغلبية الفقيرة والمنكوبة التي تعمل فيها إذا لم يتم معالجة الظلم الاجتماعي social injustice والفساد corruption واستغلال الموارد resource exploitationوالعنف الاجرامي criminal violence (Mani, 2008:253-254).

كما أكد كيروس ساميي Cyrus Samii في دراسته التي أجراها حول اتجاهات المواطنين نحو سياسات العدالة الانتقالية فيما بعد الحرب الأهلية post-civil war ببولندا إلى أن الرأي العام يختلف في مستوياتها من الدعم لهذه السياسات والتي تعكس المصالح العامة، وتعكس النتائج إلى الحذر من معاقبة منتهكي حقوق الانسان في الماضي والانهماك في البحث في الماضي، ويرون أنه يفضل أن يتم نسيان ومغفرة الماضي والتركيز على النظر إلى مدى احتمال تجدد العنف والمنافسة الشديدة حول كيفية التوازن بعد الحرب ومدى إمكانية سيطر الدولة على هذا التوازن(Samii, 2013:220).

ويرى روتو جي .Ruti G أن الفجوة بين القانون كما هو مكتوب وكما هو متصور اجتماعياً تعد أحد أسباب حدوث الحراك السياسي وأيضاً أحد أسباب حدوث الاستقرار والعبور بالعدالة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الانتقالية (Teitel, 2002:20). لابد أن يعتمد وضع القوانين الجديدة على الفهم الشعبي والثقافة المحيطة، سن قوانين معبرة عن حاجات المجتمع وحقوقه الأساسية.

وأشارت دراسة Bronwyn A. Leedaw التي تناولت كيفية تحقيق أهداف العدالة الانتقالية حيث أكدت على أنه يتم تحقيقها من خلال نموذجين : نموذج الملاحقة القضائية ونموذج العدالة التصالحية، وتركز منظمات حقوق الإنسان على النموذج الأول وذلك لمقاضاة الأفراد المسئولين عن تنظيم أو ارتكاب أي أعمال مخالفة وذلك تأسيساً على فكرة أن العدالة الدولية في شكل المحاكمات ستسهم في بناء الدولة وحل الصراع بينما أشار آخرون أنهم يقدمون النموذج الآخر والذي يركز على ضحايا الجريمة والتعامل مع الأضرار الملموسة التي لحقت بهم من خلال جهود التوسط بين الطرفين وأنها أفضل من المقاضاة في التعامل مع التوترات والمعضلات المرتبطة بالسياق الانتقالي(Leedaw, 2002).

(٥) العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في العالم العربي:

شكل الحديث عن العدالة الانتقالية في علاقتها بمسألة الانتقال الديمقراطي من أبرز الموضوعات الحديثة النشأة في مسار الديمقراطيات في العالم العربي، وفيما يلي يعرض الباحث لنتائج بعض الدراسات التي اهتمت بالعدالاة الانتقالية في العالم العربي:

دراسة منى رشماوي Mona Rishmawi عام ٢٠١٢ حول «العدالة الانتقالية في البلدان العربية – الفرص والتحديات»، فحددت خمس عوامل مؤثرة في تحقيق العدالة الانتقالية وهي(Rishmawi, 2012:497-500):

– اختلاف انطلاقات التحولات السياسية في الوطن العربي كان احتجاج الشباب سلمي في مصر وتونس بينما كان تدخل من الثوار المسلحين في ليبيا ضد كتائب القذافي، بينما في اليمن كانت رغبات الشباب وزعماء القبائل قوية ومتقاربة في البداية حتى تم تسليم السلطة لنائب الرئيس، والنتيجة واحدة في اغلب البلدان العربية وهي زيادة عدد الأسلحة مع الشباب وجود مجموعات مسلحة لا تعمل تحت سيطرة الحكومات.

– دور شبكات التواصل الاجتماعي التي لعبت دورا كبيرا في أوساط الطبقة الوسطى المتعلمة والشباب وخاصة طلبة الجامعات، مما زاد من مساحة الحرية للحركات الاسلامية المتطرفة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

– دور القنوات الفضائية في تعزيز وتوجيه الاحتجاجات في الوطن العربي، وخاصة من قبل القنوات الفضائية الخاصة.

– الدور الذي لعبه الجيش في المنطقة العربية مما أدى لظهور سيناريوهات مختلفة من أجل التغيير في مصر وتونس وليبيا واليمن.

– العامل الأخير مرتبط بالتوقيت الذي حدثت فيه ثورات الربيع العربي، والصراع بين الحديث والقديم والعلمانية والدينية المعاصرة. وهذا التوقيت ارتبط به الكثير من عوامل الوعي والإدراك من جانب المواطنين العرب بضرورة التغيير.

كما تؤكد الدراسة السابقة أنه حدث الكثير في المنطقة العربية خلال عام ٢٠١١ حيث خرج الكثيرين إلى الشوارع طلبا للحرية والكرامة والعدالة وهم يعتقدون أنهم يمكنهم تحقيق هذه الأهداف وقد أظهروا قدرتهم على التكيف والقدرة على الوقوف في وجه التحديات اليومية من التحول الذي يأملونه.

ودراسة هيئة الحقيقة والكرامة بتونس عام ٢٠١٥ حول «نظرة التونسيين لمسار العدالة الانتقالية»، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على تصورات التونسيين نحو العدالة الانتقالية والإجراءات القانونية حياهلا وأهم الاصلاحات المؤسسية التي تم تنفيذها، وقد شملت الدراسة ١٢٧٥ مواطن تونسي من مختلف محافظات تونس كما شملت العينة جميع الفئات الاجتماعية والعمرية والنوعية، ومن أهم نتائج الدراسة: أن ٦٥% من جملة العينة سمع عن العدالة الانتقالية وخاصة من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وشبكات التواصل الاجتماعي، كما تبين أيضاً أن ٧٨% من جملة العينة يعتقدون في ضرورة تحقيق العدالة الانتقالية وأهميتها للمجتمع التونسي بعد الثورة، كما أكد ٦٣% من العينة أن هناك بطء في نسق تحقيق العدالة الانتقالية، وتبين أيضا أن انتهاكات حقوق الانسان والفساد المالي هي من أولى الملفات التي يجب أن تهتم بها العدالة الانتقالية في تونس، وتبين أيضا أن هناك ثقة عالية في المؤسسات الأمنية، وثقة ضعيفة في الأحزاب السياسية ومجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني(هيئة الكرامة، ٢٠١٥).

أما دراسة زردومي علاءالدين عام ٢٠١٦ حول «مسار العدالة الانتقالية في ليبيا، دراسة في الآليات والتحديات» التي استهدفت الإحاطة بمسار العدالة الانتقالية في ليبيا، ومن أهم نتائج

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدراسة: أن تحول الانتفاضة الشعبية إلى مليشيات مسلحة أو حرب أهلية في ليبيا هو أكبر التحديات أمام تحقيق العدالة الانتقالية، فخصوصية الحالة الليبية والاستقرار الغائب عنها جعلها تواجه مجموعة كبيرة من التحديات ساهمت في مجملها في جعل مسار العدالة الانتقالية بطئ أو متوقف(علاءالدين، ٢٠١٦: ١٨٣-١٩٣).

هذا بالنسبة لبعض الدول العربية التي طالتها رياح التحولات السياسية منذ عام ٢٠١١ أما بالنسبة لمسار العدالة الانتقالية في مصر من خلال ما يلي:

(٦) مسار العدالة الانتقالية في مصر (قراءة في للتقارير والبحوث):

تعد العدالة الانتقالية أهم مطلب في مصر وذلك بعد ثورة ٢٥ يناير وما أعقبها من أحداث، حيث أن السياق العام المولد للتحولات السياسية المختلفة في مصر كان مدركاً من الجميع وفق تفشي مظاهر الفساد والتمييز في فرص العمل والإقصاء المتعمد لفئات ومجموعات متعددة وإهدار الثروات الوطنية، ناهيك عن تزايد معدلات الفقر والبطالة وقمع الحريات وضعف الخدمات العامة الأساسية وتزوير الانتخابات، والبناء غير القانوني للمنازل والاضافات غير الرسمية قد استمرت دون توقف، ففي القاهرة والاسكندرية ومدن أخرى في مصر استمرت عمليات البناء غير القانونية بمجرد أن اختفت قوات الشرطة من الشوارع على أثر الثورة، فقد تم احتلال الشقق غير كاملة التشطيب كما تم احتلال الأراضي العامة في حدود المدينة لبناء المنازل، وحدث في حي الدويقة ان احتل السكان المساكن الحكومية حديثة البناء وذلك لبدء حياة جديدة فيها، وبشير الارتفاع المفاجئ لأسعار الاسمنت أثناء الثورة إلى اتساع عمليات البناء غير القانونية، وباختصار فإن الفقراء المهمشين لم ينضموا إلى المتظاهرين لطلب المساكن أو العمل، ولكنهم ذهبوا مباشرة وبشكل فردي إلى فعل مباشر للحصول على ما يحتاجونه(بيات، ٢٠١٤: ٥٢١-٥٢٢). ونتيجة لأولوية تحقيق العدالة الانتقالية في مصر بعد التحولات السياسية جاء تغيير الدستور أكثر من مرة تحقيقاً لمطالب العدالة الانتقالية(خالد، ٢٠١٣: ٥).

ومن المنتظر أن يكون ملف العدالة الانتقالية في مقدمة الملفات الرئيسية الملزمة بالتعامل معها مجلس النواب المقبل، وفقاً لما نص عليه باب الأحكام الانتقالية من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ في مادته ٢٤١ على أن "يلزم مجلس النواب في أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدستور بإصدار قانون العدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة والمحاسبة واقتراح أطر للمصالحة الوطنية وتعويض الضحايا، وذلك وفقاً للمعايير الدولية"، وهو التشريع الذي تزداد أهميته في ضوء حجم الأضرار والضحايا الذين تخلفوا خلال السنوات الماضية على نحو وصل في بعض التقديرات نحو خمسة آلاف و ٣٢١ قتيلا و ٤٤ ألفا و ٥٧٧ مصابا و ٤٥ ألفا و ٩٧٥ مقبوضا عليه أو ملاحقا قضائياً، في الفترة من يناير ٢٠١١ وحتى يناير ٢٠١٤، وعليه فهو أحد الملفات الواجب تداركها وعلاجها كأحد الآليات أو الضمانات نحو إقرار حالة من السلم الاجتماعي والأهلي(أحمد، ٢٠١٥: ٣).

وعن أهمية العدالة الانتقالية في المجتمع المصري أشار عادل ماجد إلى ما يلي (ماجدB، ٢٠١٣: ٢٥-٢٧):

١- يعزز العديد من المحللين حالة عدم الاستقرار والضعف الذي يشهده الشارع المصري أساساً إلى إخفاق في الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية.

٢- الإخفاق في محاكمة قتلة الثوار وعدم معرفة حقيقة العديد من الأحداث والوقائع التي سبقت وعاصرت وتلت ثورة ٢٥ يناير وكشف النقاب عنها كانت الدافع الرئيسي للتظاهرات والاحتجاجات التي عمت الشارع المصري.

٣- العدالة الانتقالية في مصر تتميز عما سواها من تجارب أخرى بأنها عدالة مركبة فهي لن تعالج فقط تداعيات نظام حاكم واحد بل أنظمة متعاقبة.

٤- الانتقال بالمجتمع من مرحلة عدم الاستقرار إلى مرحلة المصالحة والسلام الاجتماعي بما يوفر البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي فضلا عن تحقيق العدالة الانتقالية.

كما حاول زايد عبدالتواب في دراسته عام ٢٠١٢ حول «أزمة العدالة الانتقالية في أعقاب الربيع العربي – مصر نموذجاً»، أن يكشف عن التحديات والأزمات التي واجهت تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع المصري بعد الثورة مباشرة وقد أوضحت الدراسة أن من بين هذه التحديات انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة بعد الثورة ومنها: الاستخدام المفرط للقوة في مواجهة المتظاهرين السلميين وخاصة في بداية عام ٢٠١١م، استخدام التعذيب كآلية للتحقيق من قبل الشرطة المصرية في هذه الفترة خاصة ضد المعتقلين، الاختفاء القسري للنشطاء السياسيين، والاعتقال التعسفي والاحتجاز للنشطاء أو لأسرهم، والانفلات الأمني،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والانقسامات داخل وبين مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية للمجتمع واستنزاف موارد البلاد وثرواته، وعدم وجود ثقة من جانب المواطنين في مؤسسات الدولة، وعدم احترام الحكومة لحقوق الإنسان وسيادة القانون(Abdeltwab, 2012).

وحاولت ماريا بيتكوفا Mariya Petkova عام ٢٠١٢ في دراسة لها بعنوان «العدالة الانتقالية في مصر – دراسة مقارنة»، المقارنة بين مسار العدالة الانتقالية في كل من مصر وبلغاريا، حيث أن بلغاريا شهدت موجة من الاحتجاجات المناهضة للشيوعية في أوربا الشرقية وانتهت بتغيير النظام عام ١٩٨٩،وبالمثل أطاحت مصر بالنظام الديكتاتوري الذي حكمها ٣٠ عاما حتى فبراير ٢٠١١ ومنذ ذلك الوقت بدأت المرحلة الانتقالية، حيث أن التشابه بين البلدين في سرعة موجة الاحتجاجات وحجمها ووجود التحولات العنيفة والسلمية، ولم تهدف الدراسة لعقد مقارنة بين البلدين لأن البلدين يختلفان من حيث عدد التركيبة السكانية ومعدلات النمو الاقتصادي ومنظومة القوى العاملة والبنى الاجتماعية والمجتمع المدني، وأوضحت الدراسة أن أهم تحديات العدالة الانتقالية في مصر هي: تأخر الاصلاح القضائي وتسييسه، وغياب الاصلاح عن وزارة الداخلية، وإفلات موظفيها من العقاب، وتدخل الجيش في الأمور المدنية (Petkova, 2012:1-15).

وهدف طه قاسم عام ٢٠١٣ في دراسة له بعنوان «العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد الثورة في مصر» إلى ابراز طبيعة المرحلة الانتقالية التي يعيشها المجتمع المصري بعد الثورة وأهم التحديات التي تحول دون تحقيق العدالة الانتقالية، حيث تبين أن من بين التحديات التي تقف أمام العدالة الانتقالية في مصر في هذه الفترة عدم وجود دستور جديد للبلاد، وعدم وجود خريطة واضحة المعالم تقدمها الحكومات الانتقالية للانتقال إلى مصر نحو الديمقراطية الحقيقية، بدلاً من الاستمرار في اللجوء إلى اجراءات قمعية بما في ذلك الاعتقالات والتعذيب ومصادرة الصحف وتشويه سمعة المعارضة (Kassem, 2012:47-56).

وكشفت درراسة قامت بها خلود خالد عام ٢٠١٣ حول «العدالة الانتقالية في مصر – الاشكاليات والحلول المقترحة» عن مجموعة من الآليات التي يمكن أن تعجل بتحقيق العدالة الانتقالية وهي ضرورة تكوين لجنة لتقصي الحقائق تتحدد بفترة زمنية معينة لتستخرج الحقائق اللازمة للقيام بالمحاكمات مع اعطائها كافة الصلاحيات للدخول على ملفات أمن الدولة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تحت اشراف القضاء، كذلك يجب تعويض الضحايا وأهالي الشهداء بمبلغ مادي مناسب واعتذار الجهات الرسمية وابداء اسفها عما حدث من تطاولات على الشعب إضافة لتكوين لجنة التذكر الوطني لتخليد ذكراهم، وتطهير مؤسسات الدولة بأكملها وفتح الملفات القديمة تباعاً حتى لا تحدث فوضى مؤسسية(خالد، ٢٠١٣).

وأشار هاني خميس عام ٢٠١٤ في دراسته عن «ثورات الربيع العربي بين العدالة الانتقالية والجودة الاجتماعية – الحالة المصرية نموذجاً» إلى أن العدالة الانتقالية كانت تتركز حول مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان السياسية والمدنية، ومن ثم إغفال وتجاهل للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما أصبح يشكل عائقا أمام برامج وآليات العدالة الانتقالية، وبالأخص داخل الدول التي كانت تعاني من مشكلات وأزمات اقتصادية كانت بدورها دافعة للفعل أو النشاط الثوري في المحل الأول مثلما حدث في ثورة ٢٥ يناير. وهدفت الدراسة إلى دراسة ثورة ٢٥ يناير من خلال التعرف علي العلاقة بين العدالة الانتقالية والجودة الاجتماعية. وتشكل العدالة الانتقالية استراتيجية تهدف في مجملها إلي مساعدة المجتمعات الانتقالية علي الخروج من أزماتها وضمان عدم تكرار الانتهاكات التي حدثت في الماضي. حيث تهدف إلي السعي نحو بناء مجتمعات مستقرة من خلال القضاء علي عوامل الصراع ومصادره ومن ثم السعي نحو بناء السلام ودعم التحول الديمقراطي، وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة. تعتمد العدالة الانتقالية علي معايير عدة ومن بينها سيادة القانون، وتكامل آليات العدالة الانتقالية، واحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن إغفال البعد التنموي داخل برنامج العدالة الانتقالية في المجتمع المصري عقب ثورة ٢٥ يناير، ظهرت بوضوح في الاهتمام بالبعد السياسي وتجاهل البعد الاقتصادي داخل أنشطة آليات العدالة الانتقالية، ومن ثم تجاهل الاهتمام بانتهاكات حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمع المصري خلال السنوات السابقة التي كانت السبب الرئيسي لقيام الثورة المصرية. وتهدف العدالة الانتقالية في مجملها إلي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال إدماج البعد التنموي والعمل علي تحقيق طموحات ثورة ٢٥ يناير في توفير العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية (عبده، ٢٠١٤: ٦-٢٨).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واستهد عبدالمنعم سلطان عام ٢٠١٤ في دراسته حول «التدخل المهني ببرنامج من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية» اختبار العلاقة بين برنامج للتدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية، واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي من خلال القياس القبلي والبعدي لمجموعة ١٧ شاب من أعضاء برلمان شباب مركز سيدي عبدالرحيم. وقد تبين من الدراسة وجود علاقة بين تطبيق برنامج التدخل المهني ووعي الشباب بمؤشرات العدالة الانتقالية وهي المصالحة الاجتماعية والتعويض والإصلاح المؤسسي، كذلك تبين من الدراسة ضرورة تطبيق البرنامج على كل مراكز الشباب لتنمية وعيهم بالعدالة الانتقالية(سلطان، ٢٠١٤: ١٧١٧-١٧٧٤).

أما دراسة ماجد عادل عام ٢٠١٤ حول «تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر» فقد أكدت على أن الوضع في مصر يتطلب تطبيق حزمة متجانسة من آليات العدالة الانتقالية تعكس طبيعة الثقافة والتقاليد المصرية، وأن أهم تحديات العدالة الانتقالية ترجع إلى تعقد مفهوم العدالة الانتقالية، واللبس والغموض الذي يحيط بالمفهوم ومعضلة المصالحة الوطنية وعدم التصدي لانتهاكات الماضي وعدم وجود ظهير شعبي داعم لمسار العدالة الانتقالية (ماجد، ٢٠١٤: ٩-١٩).

وقام أمين محمد إسماعيل عام ٢٠١٤ بدراسة حول «اتجاهات الصفوة السياسية نحو النظام السياسي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير». وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الصفوة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير والمعوقات التي تواجه أعضائها ورموزها بعد الثورة والمتغيرات الاجتماعية والسياسية للصفوة بعد الثورة، وقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة حيث تم دراسة حالة ٣٠ من الذكور من أعضاء الأحزاب السياسية، حيث تبين من الدراسة أنه أعقاب الثورة حدث تأثير وتغيير بالمشهد السياسي للصفوة فظهرت صفوة جديدة تمثلت في الصفوة الدينية والأحزاب الليبرالية الجديدة، حيث سعت الصفوة القديمة المتمثلة في أبناء الحزب الوطني المنحل ورجال الأعمال الرأسماليين المنتمين للنظام السابق إلى تأسيس أحزاب سياسية والاشتراك في أحزاب ليبرالية مختلفة، الأمر الذي أدى لظهور تحالفات سياسية تتمثل في التيار الشعبي وجبهة الانقاذ وحركة تمرد وتحالفات التيار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإسلامي، كما تبين أن انفراد فصيل واحد بالسلطة أحد أهم المعوقات التي تواجه الصفوة السياسية بعد الثورة وتحد من مشاركتها السياسية (إسماعيل، ٢٠١٤: ٧٦٣-٧٨٣).

خامساً- منهجية الدراسة:

(١) منهج الدراسة:

الدراسة الراهنة في جوهرها دراسة وصفية تحليلية تحاول المشاركة في الجدل المستمر حول موضوع العدالة الانتقالية في المجتمع المصري بعد التحولات السياسية التي شهدها المجتمع المصري بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م و٣٠ يونيو ٢٠١٣م، وما يرتبط به من تحديات تفرضها الأوضاع الأمنية والاقتصادية في المجتمع المصري والمجتمعات العربية المجاورة والنظم الاقتصادية والسياسية العالمية والعولمة وذلك من خلال التعرف على موقف الصفوة المتعلمة تجاه آليات تحقيق العدالة الانتقالية في مصر بعد التحولات السياسية، بهدف الوصول إلى مجموع من النتائج التي يمكن استخدامها كمعطيات تساهم في تعميق الوعي بطبيعة المرحلة الانتقالية التي يعيشها المجتمع المصري، وما تطلبه من عدالة خاصة وهي العدالة الانتقالية، وأبعادها والتحديات المرتبطة بها وكيفية مواجهتها، وقد استخدم الباحث في دراسته الراهنة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

(٢) مجالات لدراسة:

أ- المجال المكاني: طبقت الدراسة الميدانية بجامعة أسيوط، بكلياتها المختلفة، نظراً إلى أن الدراسة سعت للتعرف على موقف الصفوة المتعلمة من آليات تحقيق العدالة الانتقالية، فإن جمهور الدراسة هو الصفوة المتعلمة، لذا فقد وقع اختيار الباحث على جامعة أسيوط، لأنها تضم جموعاً متنوعة من الصفوة المتعلمة (أعضاء هيئة التدريس) الذين خرجوا من مختلف الطبقات الاجتماعية، ولديهم تنوع في الأصول الريفية والحضرية، حيث يبلغ عدد كليات الجامعة ٢٣ كلية هي حسب أقدميتها في الجامعة (العلوم، والهندسة، والزراعة، والطب، والصيدلة، والطب البيطري، والتجارة، والتربية، والحقوق، والتربية الرياضية، والتمريض، والتربية بالوادي، والخدمة الاجتماعية، والآداب، والتربية النوعية، والحاسبات، والمعلومات، ومعهد جنوب مصر للأورام، والزراعة بالوادي، والطب البيطري بالوادي، وطب الأسنان، وعلوم الوادي، وآداب الوادي، وتربية رياضية الوادي) ويبلغ عدد إجمالي اعضاء هيئة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التدريس ومعاونيهم في جامعة أسيوط ٤٢٥١ عضو عامل (معيد، مدرس مساعد، مدرس، أستاذ مساعد، أستاذ) و ٨٠٦ عضو متفرغ (مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ). وقد اختار الباحث ٦ كليات من جامعة أسيوط، ثلاثة منهم كليات نظرية وثلاثة كليات تطبيقية، أما الكليات النظرية فهي (الآداب، الحقوق، التجارة) أما الكليات التطبيقية فهي (الطب، الهندسة، العلوم)، ويمكن عرض أعضاء هيئة التدريس بكل كليه منهم في الجدول التالي:

جدول رقم (١) بيان بأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة أسيوط محل الدراسة

اسم الكلية	أستاذ		أستاذ مساعد		مدرس		مدرس مساعد		معيد		الإجمالي	عضو متفرغ		
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى		أ.	أ.م	مدرس
العلوم	٧١	١٠	٣٨	١٢	٦٩	٣٣	٤٧	٣٧	٢٦	٤٦	٣٨٩	١٣٦	١٨	٧
الهندس	٤١	١	٥٠	٣	٩٨	١٤	٨٨	٥	٦٢	٨	٣٧٠	٧٠	١٠	٧
الطب	١٦٢	٩٥	١١٠	٩١	٢٠٢	١٥٧	٢٠٠	٢٠٣	٣٤	٧١	١٣٢٥	٢٠٣	٥	١
التجارة	٣	١	٤	١	٢٠	١٦	٢٧	١٨	٢١	٢١	١٣٢	١٦	٤	١٢
الحقوق	١١	٠	٨	٠	٢٢	١	٨	٦	٦	٤	٦٦	١١	٠	٢
الآداب	١٦	١	٢٣	٦	٥١	٣٨	١٥	٣٦	٢٠	٤١	٢٤٧	٩	٤	١١

المصدر :إدارة الاحصاء المركزية بجامعة أسيوط، النشرة الاحصائية السنوية عن العام الجامعي ٢٠١٥-٢٠١٦م، ص ص١٠-١٤.

وقام الباحث باختيار عينة عشوائية تم سحبها بطريق الصدفة أثناء تواجد الباحث في الكليات محل الدراسة، وقد بلغ عدد مفردات العينة ٣٣٠ مفردة من أعضاء هيئة التدريس من كليات جامعة أسيوط النظرية والتطبيقية، وروعي في اختيار العينة أن تكون ممثلة للجنسين (الذكور والإناث) والتخصصات المختلفة (علوم بإنسنية وعلوم تطبيقية) وفئات عمرية مختلفة وأيضاً درجات علمية ووظيفية مختلفة (مدرس مساعد ومدرس واستاذ مساعد وأستاذ) وذلك لإمكان التعرف على علاقة هذه الخصائص الاجتماعية باستجابة المبحوثين على مقياس فعالية آليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع المصري.

ب- المجال البشري: اشتملت عينة البحث على (٣٣٠) عضوا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط. منهم ١٧٧ من الكليات النظرية و ١٥٣ من الكليات التطبيقية.

ج- المجال الزماني: استغرقت الدراسة الميدانية حوالي ستة أشهر من بداية أبريل ٢٠١٦ إلى نهاية أكتوبر ٢٠١٦م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٣) أدوات الدراسة:

اعتمدت الباحث بشكل أساسي في الحصول على البيانات وتسجيلها على أداة المقياس، حيث قام الباحث بتصميم مقياس، مرت عملية تصميمه بالمراحل التالية:

١- وضع المقياس في شكله الأولى (المبدئي) وقد استفاد الباحث كثيرا من الدراسات السابقة.

٢- الصدق الظاهري:

قام الباحث بعرض المقياس على عدد من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضوع البحث، وبلغ عددهم (٩) وقد أسفرت هذه العملية عن بعض الملاحظات قام الباحث بإجرائها على المقياس وتمثلت في التالي:

أ- إعادة صياغة بعض عبارات المقياس نظرا لعدم وضوحها.

ب- حذف بعض العبارات لكونها غير ذات صلة بالموضوع.

ج- إضافة بعض العبارات لم ينتبه الباحث إلى أهميتها.

هذا وقد أبقى الباحث في النهاية على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها ٩٠% من قبل المحكمين التسع.

٣- صدق الاتساق الداخلي:

اعتمد الباحث على قياس صدق الاتساق الداخلي Internal Consistency Reliability للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط (Pearson's R) بين متوسط درجات كل بعد والدرجة الكلية للمقياس، وجاءت النتائج كما في جدول التالي:

جدول رقم (٢) ثبات الاتساق الداخلي بين الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس آليات تحقيق العدالة الانتقالية

المتغيرات	الدرجة الكلية للمقياس	مستوى الدلالة
آليات الملاحقة القضائية	٠.٨٩٥	دالة عند ٠.٠١
آليات تعويض الضحايا	٠.٨٢٥	دالة عند ٠.٠١
آليات الإصلاح المؤسسي	٠.٩٣٥	دالة عند ٠.٠١
آليات المصالحة الوطنية	٠.٧٧٩	دالة عند ٠.٠١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباطية (اتساق داخلي) بين الأبعاد الفرعية بالدرجة الكلية للمقياس يتراوح بين ٠.٧٧٩ إلى ٠.٩٣٥ وتشير معاملات الارتباط إلى وجود علاقة دالة عند مستوى دلالة ٠.٠١ على الأبعاد بالدرجة الكلية.

٣- ثبات المقياس: وللتأكد من ثبات المقياس استخدام الباحث طريقة الفا كرونباخ Cronbach's Alpha، كما يوضح الجدول التالي التالي:

جدول (٣) ثبات الفاكرونباخ لمقياس فعالية آليات تحقيق العدالة الانتقالية

المتغيرات	الفاكرونباخ
آليات الملاحقة القضائية	٠.٧٢٦
آليات تعويض الضحايا	٠.٨٢٦
آليات الإصلاح المؤسسي	٠.٨٨٣
آليات المصالحة الوطنية	٠.٦٨٢
الدرجة الكلية للمقياس	٠.٩٢٩

بلغت معاملات الفاكرونباخ قيمة تتراوح بين ٠.٦٨٢ إلى ٠.٩٢٩ وهي قيم جيدة للثبات، وبهذا تعد القيم جيدة للاعتماد على المقياس من ناحية الثبات. وبعد اجراء الصدق والثبات والتأكد من ثبات وصدق المقياس كان جاهزاً للتطبيق على عينة الدراسة.

(٤) خطة التحليل الاحصائي للبيانات:

في ضوء الهدف الرئيس من الدراسة، استلزم الأمر أن تعتمد الدراسة على أحد الاختبارات الإحصائية التي تمكنها من تحقيق هذا الهدف، ومن بين الاختيارات الإحصائية استخدم الباحث الاختبارات الآتية:

١- معامل الارتباط (Pearson's R) وقد استخدمه الباحث لمعرفة مدى قوة الارتباط بين أبعاد المقياس.

٢- معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات المقياس.

٣- اختبار (ت) لقياس الفروق بين الذكور والإناث على أبعاد المقياس.

٤- اختبار التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لقياس التباين بين الفئات الداخلية على أبعاد المقياس.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٤) عينة الدراسة:

جاءت عينة الدراسة من النوع الغرضي، وقد بلغ عدد مفرداتها (١١٠ مفردة)، وقد قام الباحث بسحب مفردات العينة بطريقة "عينة الصدفة"، من داخل الأقسام المختلفة بـ٦ كليات من جامعة أسيوط وهي كلية الآداب وكلية الحقوق وكلية التجارة وكلية الطب وكلية الهندسة وكلية العلوم، وقبل التعرف على خصائص عينة الدراسة يوجد لدى الباحث مجموعة من الملاحظات التي رأى عرضها وذلك لما لها من أهمية ودلالة وهي:

– أن البعض عندما طلب منه الباحث ملئ الاستمارة وقرأ عنوان البحث تحجج ورفض تسلم الاستماره أو الإجابة عليها وعلل بأنه لا يعرف في هذا الموضوع شيء.

– بعض المبحوثين لم يدونوا أسمائهم عند الاجابة على الاستمارة وذلك خشية معرفة اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية، أو الخوف من التحدث في السياسة على الرغم من أن الباحث وضح بأن البيانات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط بالرغم من أنهم الصفوة المتعلمة والذين لديهم وعي بالبحث العلمي وأهميته.

– خشي بعض المبحوثين ملئ الاستمارة بخط يده أو الاجابة عليها في نفس الوقت، والبعض بعد ملئ الاستمارة عادو وأخذوها مرة أخرى، وعدل في الاجابات، وآخرون أوضحوا بأنه ليس لديهم معرفة بموضوع الدراسة.

ومن هذه الملاحظات التي لها دلالة هامة وخاصة أن المبحوثين من الفئات المتعلمة والتي من المفترض أن يكونوا أكثر افراد المجتمع وعياً بالتغير الاجتماعي والسياسي خصوصا بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ وما أعقبهما من تغير سياسي، وكذلك إدراكا بآليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع المصري.

أما بالنسبة خصائص عينة الدراسة فيشير إليها الجدول التالي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (٤) خصائص عينة الدراسة

الخصائص		المتغيرات	العدد	النسبة
النوع	أ	ذكر	٢٠٤	٦١.٨
	ب	أنثى	١٢٦	٣٨.٢
	المجموع		٣٣٠	١٠٠
الحالة الاجتماعية	أ	أعزب	٩	٢.٧
	ب	متزوج	٢٧٦	٨٣.٦
	ج	مطلق	٩	٢.٧
	د	أرمل	٣٦	١٠.٩
	المجموع		٣٣٠	١٠٠
التخصص	أ	علوم إنسانية	١٧٧	٥٣.٦
	ب	علوم تطبيقية	١٥٣	٤٦.٤
	المجموع		٣٣٠	١٠٠

الخصائص		المتغيرات	العدد	النسب
محل الميلاد	أ	ريف	١٧٤	٥٢.٧
	ب	حضر	١٥٦	٤٧.٣
	المجموع		٣٣٠	١٠٠
السن	أ	٣٠ > سنة	٤٥	١٣.٦
	ب	٣٠ > ٤٥ سنة	١٢٣	٣٧.٣
	ج	٤٥ > ٦٠ سنة	١٠٨	٣٢.٧
	د	٦٠ سنة فأكثر	٥٤	١٦.٤
	المجموع		٣٣٠	١٠٠
الدرجة العلمية	أ	مدرس مساعد	٢٧	٨.٢
	ب	مدرس	١١٧	٣٥.٥
	ج	أستاذ مساعد	٨١	٢٤.٥
	د	أستاذ	١٠٥	٣١.٨
	المجموع		٣٣٠	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٣) ما يلي:

- بالنسبة للنوع يتضح أن ٦١.٨% من المبحوثين من الذكور، بينما ٣٨.٢% من الإناث، فعلى الرغم من حرص الباحث على أن يكون عدد الذكور مثل عدد الإناث إلا أن بعض أعضاء هيئة التدريس من الإناث رفضوا المشاركة في الاجابة على استمارة البحث بحجة أنهن مشغولات ولا يوجد لديهن وقت فراغ أو أنهن لايهتممن بالموضوع، خصوصاً عند علمهم بطبيعة البحث رفضت ملئ الاستمارة.

- بالنسبة للحالة الاجتماعية فتبين أن ٨٣.٦ % من المبحوثين من المتزوجين، وان ١٢% منهم من الأرامل، بينما تساوت نسبة العزاب مع المطلقين بنسبة ٣% لكل منهما.

- أما بالنسبة للتخصص فيتضح من بيانات الجدول السابق أن ٥٣.٦% متخصصين في العلوم الانسانية، و٤٦.٤% متخصصين في العلوم الطبيعية أو التطبيقية.

- ومن حيث الدرجة العلمية تبين أن ٣٥.٥% من جملة العينة مدرسين أي حاصلين على درجة الدكتوراه، وأن ٣١.٨% منهم من الأساتذة، و٢٤.٥% من الأساتذة المساعدين، و٨.٢% فقط من المدرسين المساعدين (الحاصلين على الماجستير)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

– بالنسبة لمحل الميلاد فتبين أن ٥٨% من مواليد الريف، وأن ٥٢% من جملة العينة من مواليد الحضر، وهذا يوضح أنه على الرغم من الاهتمام بالتعليم في المدينة إلا أن العصبية والمنافسة تؤثر على تفوق الريفيين.

– بالنسبة للسن، تبين أن أعلى نسبة في العينة كانت للفئة العمرية ٣٠ < ٤٥ سنة وذلك بنسبة ٣٧.٣% من جملة العينة، تليها الفئة العمرية ٤٥ < ٦٠ سنة بنسبة ٣٦% من جملة العينة، ثم الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر بنسبة ١٦.٨% وأخيراً فئة الشباب أقل من ٣٠ سنة بنسبة ١٣.٦% من جملة العينة.

ومن خلال استقراء خصائص العينة نلاحظ أنها اشتملت على الجنسين (الذكور والإناث) وشملت جميع الفئات العمرية (الشباب والراشدين والشيوخ)، وكذلك اشتملت على المتخصصين في العلوم الإنسانية والتطبيقية، وتضمنت جميع المستويات العلمية والوظيفية في الجامعة (مدرس مساعد، مدرس، استاذ مساعد، أستاذ) وذلك رغبة من الباحث في التعرف على مختلف آرائهم وتوجهاتهم نحو آليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع المصري بعد التحولات السياسية.

سابعاً– نتائج الدراسة الميدانية:

النتائج الخاصة بالإجابة التساؤل الأول ومؤداه: ما مدى إدراك الصفوة المتعلمة للتحولات السياسية في المرحلة الانتقالية الراهنة؟

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن مجموعة من النتائج التي أوضحت مستوى وعي وإدراك الصفوة المتعلمة بآليات تحقيق العدالة الانتقالية، على النحو التالي:

(١) تصور الصفوة المتعلمة لأهم التحولات السياسية في المجتمع المصري:

ربما تعد تجربة التحول السياسي في مصر من أكثر التجارب تعقيداً وتركيباً، حيث أن المجتمع المصري شهد ثورتين خلال عامين متتاليين، كما شهد تعاقب ثلاث رؤساء للجمهورية، بالاضافة إلى العديد من التحولات السياسية والتعديلات الدستورية والتشريعية والانتخابات البرلمانية وغيرها، وهذا ما دعى الباحث للتعرف على مدى إدراك ووعي الصفوة المتعلمة بأهم التحولات السياسية التي شهدها المجتمع المصري، وقد جاءت استجاباتهم كما هو موضح بالجدول التالي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (٥) موقف عينة الدراسة من أهم التحولات السياسية التي شهدها المجتمع المصري

	الأنـــــشطة	العدد	النسبة	ترتيب العبارة
١	قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣	٢٩٤	٨٩.١	٢
٢	قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	٣٠٣	٩١.٨	١
٣	تغير نظام الحكم	١٢٩	٣٩.١	٤
٤	تحول مصر نحو الديمقراطية	٩٩	٣٠	٦
٥	زيادة الحركات الاجتماعية	١٦٨	٥٠.٩	٣
٦	تعديل الدستور	١٢٣	٣٧.٣	٥
٧	تعاقب ٣ رئساء للدولة	٥١	١٥.٤	٨
٨	عودة السلطة للشعب	٦٠	١٨.٢	٧

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق يتضح أن قيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١م جاءت كأهم تحول سياسي في تاريخ مصر المعاصر من وجهة نظر الصفوة المتعلمة وذلك جاء بنسبة ٩١.٨% من جملة العينة، وربما يرجع ذلك لإدراك المبحوثين لأهمية ذلك الحدث السياسي في ظهور كثير من التحولات السياسية التي ترتبت عليه ومنها تنحي الرئيس مبارك عن الحكم الذي ظل يحكم مصر منذ ٣٠ عاماً، كذلك إلغاء ما كان يشاع عن توريث الحكم وكذلك ظهور التعددية الحزبية في مصر ... الخ.

كما يتضح أيضاً من بيانات الجدول أن ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م أتت في المرتبة الثانية من وعي وإدراك الصفوة المتعلمة وربما يرجع ذلك لأنها كانت بمثابة تصحيح للطريق حيث عاد الحكم مرة اخرى لنظام الحزب الواحد (حزب الحرية والعدالة) وسيطرته على الساحة السياسية، ومحاولة تشويه صورة الأحزاب الأخرى كما كان في العهد السابق لثورة يناير.

وجاء في المرتبة الثالثة زيادة الحركات الاجتماعية بنسبة ٥٠.٩% من جملة المبحوثين، حيث زادت معدلات الاحتجاج والتظاهر الفئوي في المجتمع المصري والمطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية، وزادت معدلات حرية التعبير وظهرت منظمات حقوقية، وهذا لم يأتي من فراغ بل كان نتيجة لزيادة الوعي السياسي لدى المواطن المصري.

ثم جاء بعد ذلك تغيير نظام الحكم في مصر وذلك بنسبة ٣٩.١%، ثم تعديل الدستور بنسبة ٣٧.٣%، وتحول مصر نحو الديمقراطية بنسبة ٣٠%، وعودة السلطة للشعب بنسبة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٨.٢٥%، وتعاقب ثلاث رؤساء بنسبة ١٥.٤% وهي تحولات سياسية تتم عما حدث لنظام الحكم في مصر من تغيير وتعديل وتحويل نحو مزيد من الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية للشعب المصري.

والمتأمل لهذه الاجابات التي ذكرها المبحوثون يرى أنهم كانوا أكثر ادراكاً ووعياً بكافة التحولات السياسية المعاصرة التي شهدها المجتمع المصري، وأنهم لم يكونوا مغيبين عن هذه الأحداث السياسية الهامة بل عاشوها لحظة بلحظة وكانوا على وعي وإدراك كامل بكافة تفاصيلها ومتطلباتها الراهنة والمستقبلية. وربما يرجع هذا إلى أن الصفوة المتعلمة تكون على دراية بكافة التحولات السياسية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع نظراً لارتفاع مستوى الوعي لديهم نتيجة لزيادة مستواهم الثقافي والتعليمي.

(٢) معرفة المبحوثين بأسباب التحولات السياسية:

لخلص سعد الدين أبراهيم العوامل الحقيقية للحراك السياسي في الاستبداد السياسي، وغياب الحُريات العامة، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، ولأن الشباب (١٥ – ٣٠) وهم الكتلة السّكانية الأكبر في المجتمعات العربية، ولأنهم الأكثر شعوراً "بالحرمان النسبي" وذلك لانتشار البطالة، والأكثر قدرة علي التواصل والحركة، فلم يكن مستغرباً أن يكونوا هم طليعة المُحتجين، وضاعف من غضبهم، وتحول إلي "ثورة" ، واستمرار حُكامهم المُستبدين في تجاهل مطالبهم، التي كانت "مُحتشمة" ومتواضعة للغاية في البداية، بالاضافة إلى التداعيات غير المتوقعة للفعل الاجتماعي United Consequences of Social Action كظهور جماعات جديدة، كانت محجوبة عن الشرعية، أو مّحاصرة، ومّلاحقة لسنوات عديدة من الأنظمة المُستبدة في بُلدانها(سعد الدين إبراهيم، ٢٠١٢: ١٢٦)، ليس هذه هي كل الأسباب بل تتنوع أسباب الحراك السياسي وخاصة في المجتمع العربي. وقد كشفت الدراسة الميدانية عن موقف الصفوة من هذه الأسباب جاءت كما يلي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (٦) موقف عينة الدراسة من أسباب حدوث التحولات السياسية

الأنـــــشطة		العدد	النسبة	ترتيب العبارة
١	انتشار الفقر والعشوائيات	٣٠٣	٩١.٨	١
٢	انتشار البطالة بين الشباب	٢٦٤	٨٠	٢
٣	زيادة الفوارق بين الطبقات	٢٢٢	٦٧.٣	٤
٤	تدني المستوى المعيشي	٢٢٥	٦٨.٢	٣
٥	قمع الحريات السياسية	١٠٥	٣١.٨	٩
٦	زيادة الوعي السياسي	١٥٠	٤٥.٥	٥
٧	تقليد ما حدث في تونس	١٢٣	٣٧.٣	٧
٨	سيادة المصالح الشخصية لدى نظم الحكم	٤٢	١٢.٧	١٤
٩	انتشار وسائل الاتصال	١٠٥	٣١.٨	١٠
١٠	وجود مصالح اجنبية	٦٩	٢٠.٩	١٢
١١	انتشار الفساد	١٠٨	٣٢.٧	٨
١٢	بوادر توريث السلطة	٦٦	٢٠	١٣
١٣	ديكتاتورية الحكم وغياب الديمقراطية	٤٢	١٢.٧	١٥
١٤	تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمواطن	٨١	٢٤.٥	١١
١٥	الرشوة والمحسوبية	٦٠	١٨.٢	١٦
١٦	الشعور بالظلم	١٤١	٤٢.٧	٦

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق رقم (٤) الذي يوضح موقف عينة الدراسة من أسباب حدوث التحولات السياسية، حيث أظهرت البيانات أنه في مقدمتها:

- انتشار الفقر والعشوائيات بنسبة ٩١.٨%.
- انتشار البطالة بين الشباب بنسبة ٨٠%
- تدني المستوى المعيشي بنسبة ٦٨.٢%.
- زيادة الفوارق بين الطبقات بنسبة ٦٧.٣%.
- زيادة الوعي السياسي بنسبة ٤٥.٥%.
- الشعور بالظلم بنسبة ٤٣.٧%.
- تقليد ما حدث في تونس بنسبة ٣٧.٣%.
- انتشار الفساد بنسبة ٣٢.٧%.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- قمع الحريات بنسبة ٣١.٨%

وثمة ملاحظات أساسية رصدها الباحث على البيانات السابقة على النحو التالي:

١- أن العوامل الاقتصادية، تقع في مقدمة الأسباب التي أدت إلى حدوث الحراك السياسي، (انتشار الفقر، انتشار البطالة، تدني المستوى المعيشي) حيث حصلت جميعها على نسب تعدت ٦٨%، ومن الواضح أن الصفوة المتعلمة تدرك جيداً الأثر المباشر لهذه العوامل الاقتصادية على حدوث التحول السياسي في المجتمع المصري، حيث زاد معدل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الأسرة المصرية (أزمات رغيف الخبز، واسطوانات البوتجاز، وزيادة معدلات البطالة، والعمالة المؤقتة، وارتفاع الأسعار، انخفاض الأجور، وأزمات الإسكان، وسوء المرافق والخدمات) قبل التحولات السياسية وفشت الحكومة في تلك الفترة في القيام بدورها لتوفير الحد الأدني الذي يضمن للمواطن الحياة الكريمة.

٢- أن العوامل الاجتماعية كان حاضرة في وعي وإدارك الصفوة كأهم العوامل التي أثرت على حدوث التحولات السياسية في مصر، (زيادة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات) حيث حصلت على تأييد ٦٧.٣% من جملة العينة، وبالطبع فإن زيادة الفوارق الاجتماعية وتهميش فئة معينة أو منطقة معينة في الفترات السابقة كان بمثابة، حيث حملت هذه التحولات شعارات "عيش حرية عدالة اجتماعية"، هذا بالإضافة إلى الشعور بالظلم وانتشار الفساد بكل أنواعه، وهما من أهم أسباب الاحتقان والتزمر لدى المواطن المصري.

٣- بينما جاء نمو الوعي السياسي وخاصة لدى الشباب في مقدمة الأسباب السياسية، بنسبة ٤٥.٥% من جملة العينة، حيث لعبت وسائل الإعلام والفضائيات ووسائل التواصل الالكترونية دورا بارز في خروج الشباب وتجمعهم بأسلوب حضاري وراق في المسيرات والمظاهرات والاحتجاجات، وكان لذلك الوعي أثره على حدوث التحولات السياسية في المجتمع المصري، هذا بالإضافة إلى (قمع الحريات، والانفراد بالسلطة، وبوادر توريث السلطة وتزوير الانتخابات) وهذا الوعي والإدراك بتلك العوامل السياسية لم يأت من فراغ بل جاء عن دراية ووعي اجتماعي وسياسي نتيجة لتميز الصفوة المتعلمة بمستوى عالي من التعليم والثقافة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- أما بالنسبة لعامل التقليد "أن ما حدث في تونس كان بمثابة دفعة قوية للشباب للخروج على نظام الحكم والمطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية"، فقد جاء بنسبة ٣٧.٣% من جملة العينة، وهو ما يعني أن هناك نسبة ليست بقليلة من العينة تؤكد على عامل التقليد والمحاكاة لما حدث في الدول المجاورة وتأثر مصر بدول الجوار.

كما يلاحظ من خلال استقراء بيانات الجدول السابق أن هناك تداخلاً بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يعبر عن تكامل هذه العوامل في حدوث التحولات السياسية التي شهدها المجتمع المصري. وتتفق هذه النتيجة ما مع توصلت إليه دراسة سنيه السيد محمد من أن هناك تكامل بين العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في حدوث التحولات السياسية في المجتمع المصري (سنيه السيد، ٢٠١٤: ٨٦٨)، بينما يرى على ليلة أن الكتلة الشبابية قد تحركت في ثورة ٢٥ يناير بإدراكها لفساد النظام القديم فرفعت مجموعة من المطالب ذات الطبيعة العامة، التي تخص المجتمع باعتباره كتلة كبيرة، والتي كانت في أغلبها ذات طبيعة سياسية وليست فئوية(على ليلة،٢٠١١ :١٧٤).

(٣) موقف المبحوثين من دور الشباب في التحولات السياسية المعاصرة:

لقد لعب الشباب دوراً بارزاً في إحداث الحراك السياسي حيث كانوا عصب الثورات حيث ان الثورات قامت على ارواحهم، إلا أن فئات أخرى هم من قطفوا ثمار الثورة، ولم ينكر ذلك أحد من المجتمع المصري خصوصاً صفوته من المتعلمين والتي أقرت بدور الشباب في التحولات السياسية، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٦) موقف المبحوثين من دور الشباب في التحولات السياسية

	المتغيرات	العدد	النسبة
١	نعم	٣٠٩	٩٣.٦
٢	لا	٢١	٦.٤
	المجموع	٣٣٠	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٦) الذي يوضح موقف المبحوثين من دور الشباب في التحولات السياسية، حيث تبين أن الغالبية العظمى من العينة وعددهم ٣٠٩ مبحوثاً بنسبة ٩٣.٦% من جملة العينة، يؤكدون على أن للشباب دور واضح في حدوث هذه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التحولات السياسية مما يشير إلى أن الصفوة لديهم وعي واضح وإدراك لدور الشباب في التحولات السياسية، وعن أهم الأدوار التي قام بها الشباب المصري في التحولات السياسية يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٧) موقف عينة الدراسة من أدوار الشباب في التحولات السياسية

الأنشطة		العدد	النسبة	ترتيب العبارة
١	التنظيم والمشاركة في المظاهرات	٢٢٥	٦٨.٢	١
٢	الشباب هم من قاموا بالحراك السياسي	١٥٩	٤٨.٢	٣
٣	التضحية بالروح والمال	١٩٥	٥٩.١	٢
٤	الحشد ونشر التوعية السياسية	١٠٢	٣٠.٩	٤
٥	استخدام مواقع التواصل	٦٩	٢٠.٩	٥
٦	التمرد على الوضع القائم	١٢	٣.٦	٦

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق رقم (٧) والذي يوضح رأي عينة الدراسة حول أدوار الشباب المصري في التحولات السياسية حيث يتبين أن التنظيم والمشاركة في المظاهرات جاءت بنسبة ٦٨.٢% من جملة العينة، يليها التضحية من أجل التغيير للأفضل بنسبة ٥٩.١% من جملة العينة، حيث إن الشباب هم كانوا أكثر ضحايا وشهداء ثورتي يناير ويونيو، ونظرة بعض المبحوثين للشباب على أنهم من قاموا بالثورة بنسبة ٤٨.٢% وهذا دليل على وعيهم بدور الشباب في بداية الثورة سواء في ثورة يناير ٢٠١١م أو مع حركة تمرد في ثورة يونيو ٢٠١٣م، وكذلك دور الشباب في الحشد والتوعية السياسية بنسبة ٣٠.٩%، وقدرتهم على التعبئة السياسية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة ٢٠.٩%، وهذه الأدوار كانت أكثر وضوحاً في ثورة ٢٥ يناير، كذلك دورهم في التمرد على الوضع القائم ومحاولة تغييره سواء من خلال المشاركة في المظاهرات أو عرض المطالب على المسئولين وجاء ذلك في المرتبة الأخيرة بنسبة ضئيلة قدرها ٣.٦% من جملة العينة. بالإضافة إلى ذلك سوء الأحوال الاقتصادية وزيادة العبئ على كاهل الأسرة خاصة بعد انتشار البطالة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذه النتائج تؤكد على مدى وعي الصفوة المتعلمة بالدور الذي قام به الشباب في الحراك السياسي في المجتمع المصري وأنهم بمثابة الشرارة التي أشعلت الحراك السياسي وبدأت بعدها المرحلة الانتقالية في مصر بكل متطلباتها وآلامها.

النتائج الخاصة بالإجابة على التساؤل الثاني: ما مدى إدراك الصفوة المتعلمة لآليات تحقيق العدالة الانتقالية في ظل التحولات السياسية؟

تعد فعالية آليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع المصري من القضايا الرئيسية التي حرص الباحث على رصدها في دراسته الراهنة، من خلال التعرف على موقف الصفوة المتعلمة من آليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع المصري بعد التحولات السياسية، حيث تضمن المقياس الذي أعده الباحث أربع آليات للعدالة الانتقالية جاء في كل آلية مجموعة من العبارات حاول من خلالها أن يحدد مدى فاعلية كل آلية وهذه الآليات هي (الملاحقات القضائية، وتعويض الضحايا، والإصلاح المؤسسي، والمصالحة الوطنية) وفيما يلي نتائج الدراسة الميدانية التي تم الحصول عليها في كل آلية من آليات العدالة الانتقالية كما يلي:

(١) موقف المبحوثين من الملاحقات القضائية:

القضية الأولى التي رصدها الباحث تتعلق بموقف الصفوة من الملاحقات القضائية كأحد أهم آليات العدالة الانتقالية، من هنا تضمن المقياس عددا من العبارات تدور حول هذا المحور. وفيما يلي نتائج الدراسة الميدانية في هذا الشأن:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (٨) موقف المبحوثين من الملاحقات القضائية التي جرت بعد التحولات السياسية

الأنشطة		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
١	اعتقد أنه توجد ثقة كاملة في النظام القضائي المصري	٢.٥	٠.٧٠٠	٢
٢	أرى أنه لم يفلت أحد أخطأ في حق الشعب المصري من العقاب	٢.٤	٠.٦٩٥	٣
٣	إن التصالح مع رموز النظام السياسى السابق أفضل من معاقبتهم	٢.١	٠.٨٤٤	٧
٤	اعتقد أن محاكمة رموز النظام السياسي السابق تم بعدالة وشفافية	٢	٠.٦٧٦	٨
٥	ان نسيان ما حدث من انتهاكات أفضل طريقة لتجنب آثارها	٢.٢	٠.٨٣٩	٥
٦	بعض القوانين الجنائية وقفت أمام المحاكمات الناجزة للرموز السياسية	٢.٦	٠.٥٩٤	١
٧	يجب العزل السياسي لمن ثبت تورطهم في قضايا الفساد	١.٩	٠.٧٨٣	٩
٨	اعتقد أن كل أفراد المجتمع سواء أمام القانون	٢.٣	٠.٧٢٤	٤
٩	الملاحقة القضائية تمت على الموجودين داخل القطر المصري فقط	٢.٢	٠.٧٨٠	٦
١٠	محاكمات الرموز السياسية السابقة كانت صورية وغير عادلة	١.٨	٠.٧٥٤	١٠

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق رقم (٨) الذي يوضح رأي عينة الدراسة حول مدى فاعلية الملاحقات القضائية بعد التحولات السياسية، حيث يتبين أن عبارة "بعض القوانين الجنائية وقفت أمام المحاكمات الناجزة للرموز السياسية" جاءت في مقدمة العبارات التي اتفق عليها أغلب المبحوثين بمتوسط قدره ٢.٦٥ درجة من ثلاث درجات، وهو متوسط مرتفع، وربما يرجع هذا الوعي من قبل المبحوثين إلى الدور الذي لعبه القانون في تعطيل بعض اجراءات العدالة الانتقالية، فبالرغم من أن العدالة الانتقالية هي بمثابة مدخل جديد يركز على دور القانون في التحول الديمقراطي في مجتمعات ما بعد الصراعات من خلال بعدين هامين وهما: اقرار حقوق الإنسان والالتزام بحكم القانون، فإن بعض القوانين القديمة قد وقفت أمام تحقيق العدالة الانتقالية الناجزة. أما عبارة "وجود ثقة كاملة في النظام القضائي المصري" فجاءت في المرتبة الثانية بمتوسط قدره ٢.٥ درجة وهو مرتفع أيضاً، وهذا يؤكدى على وجود عنصر الثقة في القضاء المصري، فالثقة الاجتماعية في القضاء هي أحد أركان بناء العدالة الانتقالية في المجتمع. وبالنسبة للبعارة "لم يفلت أحد أخطأ في حق الشعب المصري من العقاب" فبلغ متوسطها ٢.٤ درجة من ثلاث درجات، وهو مرتفع، وربما يرجع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذلك إلى سلسلة المحاكمات التي تتم بداية من مبارك ومرسي إلى بعض الوزراء في حكومات ما بعد ثورة ٣٠ ويونيو. ثم تأتي ثقة المبحوثين في القانون "كل أفراد المجتمع سواء أمام القانون" بمتوسط ٢.٣ درجة من ثلاث درجات، ورغم ثقتهم في القانون إلا أنه لايثقون بعض الأحيان في جهات تطبيقه التي تنتقي ما تشاء من القوانين وتبحث دائماً عن ثغراته، مما زاد من قضايا الفساد قبل التحولات السياسية المعاصرة.

أما بالنسبة لعبارة "نسيان ما حدث من انتهاكات أفضل طريقة لتجنب آثارها" فقد بلغ عدد الموافقين على العبارة ٥٣ من جملة العينة، أي ما يقرب من نصف العينة، وهي تدل على وجود لامبالاة لدى عدد من المبحوثين تجاه التعامل مع قضايا الماضي وأنهم يفضلون العفو عما سلف، وربما هذه الطريقة تنجح في حالات وتفشل مع أخرى، لذا يجب الأخذ بمبدأ العدالة الانتقالية من أجل التعامل مع الماضي وليس مجرد نسيانه.

أما بنسبة لباقي عبارات المقياس فكانت جميعها تدل على عدم فعالية آليات الملاحقات القضائية ومنها عبارة "الملاحقات القضائية تمت على الموجودين داخل مصر فقط" وأن محاكمة رموز النظام لم يتم بعدالة، لذا رأوا "يجب العزل السياسي لمن ثبت تورطهم" وهذا يبين مدى وعي الصفوة بآليات الملاحقة القضائية بعد الثورة.

وفي ضوء تلك النتائج يمكن القول بأن هناك اتفاق عام بين عينة الدراسة من الصفوة المتعلمة بأن آليات تحقيق الملاحقات القضائية تم تنفيذها بعد التحولات السياسية وشملت هذه الآليات تقديم المتورطين لمحاكمات القضاء المصري، وثقتهم في هذا القضاء الشامخ. بينما اعتبر الغالبية العظمى من العينة أن جمود القوانين وعدم إقرار قانون العدالة الانتقالية كان بمثابة حجر العثرة أمام تلك المحاكمات التي أصبحت صورية وهزلية ولم تحقق ما هدفت إليه من استعادت الثروات المنهوبة وضمان عدم تكرار ذلك في المستقبل.

(٢) موقف المبحوثين من تعويض الضحايا:

كما أن القضية الثانية التي رصدها الباحث تتعلق بموقف الصفوة من تعويض الضحايا والشهداء كأحد آليات العدالة الانتقالية، من هنا تضمن المقياس عددا من العبارات تدور حول هذا المحور. وفيما يلي نتائج الدراسة الميدانية في هذا الشأن:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (٩) موقف المبحوثين من تعويض الضحايا الذي تم بعد التحولات السياسية

	الأنشطة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
١	اعتقد أن الضحايا حصلوا على كافة حقوقهم	٢.١	٠.٧٩٥	٦
٢	كان للمجلس القومي لرعاية أسر الشهداء ومصابي الثورة دور واضح في تعويض الضحايا	٢	٠.٧٩٤	٨
٣	أرى أن هناك مساواة بين ضحايا الشعب وضحايا الأمن	٢.١	٠.٨٥٠	٤
٤	تهتم الدولة بإقامة النصب التذكارية للشهداء والضحايا	٢.١	٠.٨٣٤	٥
٥	تم تعويض الضحايا مادياً ومعنوياً بصورة ملائمة	٢.٢	٠.٧٧٩	٢
٦	تم عمل تعويضات جماعية لمن عانوا من انتهاكات الماضي	٢.٣	٠.٦٦٠	١
٧	تهتم الدولة بالرعاية الكاملة لأسر الشهداء والمصابين	٢.١	٠.٨٠٧	٧
٨	اعتقد انه تم تعويض من انتهكت حقوقهم قبل الحراك السياسي	٢.٢	٠.٧٤٤	٣
٩	تهتم الدولة بالتعويضات المعنوية للضحايا أكثر من المادية	٢	٠.٧٢٣	٩
١٠	اعتقد أن هناك تواطئ وتباطئ في اجراءات تعويض الضحايا	١.٩	٠.٧١١	١٠

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن آليات تعويض الضحايا كانت أقل حظاً بين آليات العدالة الانتقالية، حيث تشير بيانات الجدول السابق إلى أن هناك انخفاض ملحوظ في متوسط الدرجات التي حصلت عليها استجابات الصفوة المتعلمة لمؤشرات تعويض الضحايا، حيث بلغت أعلى قيمة ٢.٣ درجة عند عبارة "تم عمل تعويضات جماعية لمن عانوا من انتهاكات الماضي" وأقل درجة ١.٩ عند عبارة "اعتقد أن هناك تباطئ في إجراءات تعويض الضحايا. ومن خلال ذلك يطرح الباحث بعض الملاحظات التحليلية التي يمكن أن تساعد على الإجابة على تساؤل الدراسة:

- أنه على الرغم من أن نسبة ٤٨% اجابوا بأنه تم عمل تعويضات جماعية إلا أن هذه التعويضات كانت غير كافية وغير فاعلة كآلية لتعويض المصابين والشهداء الذين سقطوا ضحية لهذه التحولات السياسية، وقد كان بعض هذه التعويضات الجماعية يتمثل في عمل بعض رحلات العمرة والحج أو توفير عمل للمصابين وغيرها من آليات التعويض الجماعي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- ان أكثر من نصف العينة أكدوا على انه لم يتم تعويض الضحايا ماديا ومعنوياً بالطريقة الملائمة. وربما يرجع ذلك إلى توالي الأحداث المتلاحقة عقب ثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونيو وعدم الاستقرار داخل مؤسسات الدولة وتوالي العديد من الوزارات والتي أثرت ليس بشكل سلبي على تعويض الضحايا فحسب، على كافة القطاعات المختلفة خصوصاً مع تراخي دور الجهاز الإداري خصوصا في فترة حكم الإخوان المسلمين.

- كما لعبت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع المصري دورا في عدم تعويض الضحايا، فالظروف المادية الصعبة التي مرت بها البلاد والاتجاه إلى الاقتراض من بعض الدول العربية لسد العجز في ميزان المدفوعات وافتعال البعض للأزمات الاقتصادية كالبنزين والسلع الأساسية وغيرها كل ذلك أثر على أخذ الضحايا لحقوقهم.

- انه على الرغم من تأكيد الإعلام على أن الضحايا والشهداء أخذوا حقوقهم إلا أن أكثر من أفراد العينة من الصفوة المتعلمة والتي يفترض أنها على درجة عالية من الوعي بمسرح الأحداث السياسية على الرغم من ذلك يؤكدون ان الضحايا من مصابي الثورة والشهداء قد اخذوا حقوقهم.

ومن كل ما سبق يمكن أن نخلص بأن آليات تحقيق تعويض الضحايا والشهداء لم تحقق الأهداف المعلنة، حيث تم تأسيس صندوق لرعاية أسر الشهداء والمصابين إلا أن واقع الحال، وكما أكدت نتائج الدراسة الميدانية، لا يقوم بدور فاعل في هذا المجال، وما زال هناك العديد من أسر الشهداء والمصابين لم يحصلوا على أي تعويضات، ولم يحققوا أي استفادة من برامج أو مشروعات هذه الصندوق.

(٢) موقف المبحوثين من الإصلاحات المؤسسية:

القضية الثالثة التي رصدها الباحث تتعلق بموقف الصفوة من الإصلاحات المؤسسية كأحد آليات العدالة الانتقالية، من هنا تضمن المقياس عددا من العبارات تدور حول هذا المحور. وفيما يلي نتائج الدراسة الميدانية في هذا الشأن:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (١٠) موقف المبحوثين من الإصلاحات المؤسسية التي تمت بعد التحولات السياسية

	الأنشطة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
١	حدث الكثير من التغيير للأفضل في مؤسسات الدولة بعد الحراك السياسي	٢.٢٣	٠.٨٣١	٤
٢	كان للحراك السياسي أثره الواضح على اصلاح الجهاز الأمني	٢.٣٠	٠.٧٤٩	٢
٣	المحسوبية والفساد ليس لهما مكان بعد الثورة	٢.٣٦	٠.٧٠٠	١
٤	اعتقد أن المواطن المصرى اكثر ثقة في مؤسسات الدولة بعد الثورة	٢.٢٤	٠.٧٧٧	٣
٥	زادت معدلات الرقابة والضبط بعد الحراك السياسي في مؤسسات الدولة	٢.٠٢	٠.٦٧٧	٩
٦	تم عزل الرموز السياسية السابقة من قيادة مؤسسات الدولة	٢.٢٨	٠.٨١٤	٥
٧	يعد قانون الخدمة المدنية الجديد خير دليل على اصلاح مؤسسات الدولة	٢.٠٥	٠.٨٥٠	٧
٨	اهتمت الدولة بالكفاءات العلمية بعد الحراك السياسي	٢.١٦	٠.٧٩٦	٦
٩	ما زال الرجل المناسب في المكان غير المناسب في مؤسسات الدولة	٢.٠٢	٠.٧١٧	٨
١٠	الحراك السياسي قام بتغيير الأسماء ونقل القيادات دون تغيير السياسات واللوائح	١.٩٩	٠.٦٢٨	١٠

أما عن رأي المبحوثين حول آليات الإصلاح المؤسسي فقد جاءت كالتالي:

جاءت في مقدمة العبارات التي كانت أكثر اتفاقاً عليها بين عينة الدراسة عبارة "أنه ليس للمحسوبية والفساد مكان بعد الثورة" بمتوسط مرجح بلغ ٢.٣٦ درجة من ثلاث درجات، وهو متوسط مرتفع نسبياً، وهذا يوضح مدى تأثير التحولات السياسية على الوعي والمراقبة الذاتية والقدرة على التصدي للفساد المتشعب داخل المجتمع، على الرغم من أن ٤١ مبحوثاً قدر رأوا أن الفساد والمحسوبية زادوا بعد الثورة. أما بالنسبة لعبارة "كان للحراك السياسي أثره الواضح على إصلاح الجهاز الأمني" بمتوسط ٢.٣٠ درجة، حيث يعد إصلاح الجهاز الأمني مطلباً أساسياً بعد الثورة حيث يعد محور الزاوية التي ترتكز عليها جميع برامج الاصح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فالأمن وإصلاح الجهاز الأمني ما زال هو الشغل الشاغل لجميع السياسيين والقيادات السياسية بعد الحراك السياسي في مصر. وكذلك عبارة " اعتقد أن المواطن المصرى اكثر ثقة في مؤسسات الدولة بعد الثورة" فبلغ متوسطها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢.٢٤ درجة من ثلاث درجات، وهو متوسط مرتفع نسبياً، مما يعني أن هناك ثقة إلى حد ما في مؤسسات الدولة بعد الثورة، وان هذه المعدلات من الثقة ليست هي المطموح فيها من جانب الحكومات المتتالية بعد الثورة، فما زال هناك بعض المواطنين الذين لديهم تخوفات من سياسات الدولة وخاصة السياسات الاقتصادية، وتضحيتها دائماً بالمواطن الفقير مما يجعله يشعر بعدم الثقة في مؤسسات الدولة، كذلك كان لإرث الماضي من انتهاكات للمواطن من جانب الحكومات السابقة للمواطن كان لها أثرها في عدم ثقته في الحكومات الحالية. أما عن عبارة "حدث الكثير من التغيير للأفضل في مؤسسات الدولة بعد الحراك السياسي" بمتوسط ٢.٢٣ درجة من ثلاث درجات، حيث تؤكد هذه العبارة على كثير من التغييرات السياسية للأفضل بعد الثورة في المجتمع المصري. وكذلك "تم عزل الرموز السياسية السابقة من قيادة مؤسسات الدولة".

أما عبارة "اهتمت الدولة بالكفاءات العلمية بعد الحراك السياسي" فجاءت بمتوسط ٢.١٦ درجة من ثلاث درجات، وهو متوسط منخفض، حيث أكد المبحوثين على أنه لا يوجد أي اهتمام بالكفاءات العلمية بعد الثورة، ولم يحدث تغيير يذكر في هذا المجال. وبالنسبة لعبارة "يعد قانون الخدمة المدنية الجديد خير دليل على اصلاح مؤسسات الدولة" فحصل على متوسط ٢.٠٥ درجة، وعبارة "ما زال الرجل المناسب في المكان غير المناسب في مؤسسات الدولة" متوسط ٢.٠٢ درجة من ثلاث درجات، حيث أكد ما يقرب من نصف العينة بأنه لا يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وربما يرجع ذلك إلى عدم الاستقرار بعد الثورتين، بالاضافة إلى انتشار الفساد والمحسوبية مع غياب القانون والموضوعية والشفافية خصوصاً عند التعيينات.

ومن خلال ما سبق يمكن رصد الملاحظات الآتية: أن ما حدث من آليات الإصلاح المؤسسي لم يحقق ما تهدف إليه التحولات السياسية وقد أتضح ذلك من تدني مؤشرات الإصلاح المؤسسي حيث بلغ أعلى متوسط ٢.٣٧ درجة وأقل متوسط ١.٩٩درجة، مما يعني أن هناك انخفاض ملحوظ في جملة مؤشرات الإصلاح المؤسسي. كما يتضح أيضا أن التحولات السياسية كان ينبغي أن تؤثر بصورة ايجابية على اصلاح المؤسسات، ولكن ظل الوضع كما هو عليه حيث لابد أن يبدأ الاصلاح من الجذور وأن يحتاج إلى وقت حتى يحدث هذا الاستقرار بعد الثورات. كذلك فإن الإرث الثقافي والسياسي له أثره الواضح على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصفوة المتعلمة وأثر ذلك على الخوف من الكلام السياسي وهذا من رواسب الماضي من استخدام العنف والقسوة.

(٢) موقف المبحوثين من المصالحة الوطنية:

القضية الرابعة التي رصدها الباحث تتعلق بموقف الصفوة من المصالحة الوطنية كأحد آليات العدالة الانتقالية، من هنا تضمن المقياس عددا من العبارات تدور حول هذا المحور. وفيما يلي نتائج الدراسة الميدانية في هذا الشأن:

جدول رقم (١١) موقف المبحوثين من المصالحة الوطنية التي تمت بعد التحولات السياسية

الأنشطة		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
١	زادت اللحمة الوطنية بين أطياف الشعب أثناء الثورة	٢.٤٦	٠.٧٨٦	٢
٢	ظهرت العديد من التكتلات والتحزبات السياسية بعد الحراك السياسي	٢.٦٠	٠.٦٣٨	١
٣	لوسائل الإعلام أثرها السلبي على تحقيق اللحمة الوطنية	٢.٣٥	٠.٧٦١	٤
٤	التسامح قيمة أصيلة متوارثة لدى المواطن المصري	٢.٣٠	٠.٧٢٤	٦
٥	عادت الطبقة الوسطى للظهور بعد الحراك السياسي	٢.٣٨	٠.٦٩٠	٣
٦	تم الافراج عن جميع المسجونين السياسيين للنظم السابقة	٢.١٥	٠.٦٨٩	٨
٧	كان للتعديلات الدستورية أثرها الواضح على اللحمة الوطنية	٢.١٨	٠.٧٠٦	٧
٨	إن الاستبعاد الاجتماعي الذي عانى منه البعض قد انتهى بعد الثورة	٢.٣٣	٠.٦٧٩	٥
٩	هناك البعض ما زال يعلون المصلحة الطائفية على مصلحة الوطن	٢.٠٤	٠.٦٧٦	٩
١٠	ظهرت العديد من الفوارق الطائفية بين أفراد المجتمع بعد الحراك السياسي	١.٩٨	٠.٦٢٠	١٠

من خلال استقراء نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بمؤشرات المصالحة الوطنية، يتبين أن هناك تحسن ملحوظ في مؤشرات المصالحة الوطنية، حيث جاءت عبارة "زادت اللحمة الوطنية بين أطياف الشعب أثناء الثورة" في مقدمة العبارات بمتوسط مرجح قدره ٢.٤٦ درجة من ثلاث درجات، وهو مرتفع، وربما يرجع ذلك إلى أن التحولات السياسية قد أعادت ادماج الأقليات والفئات المهمشة إلى ساحة المجتمع المصري، فكل المجتمع بكافة أطيافه وفئاته شارك في هذه التحولات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ثم ظهور العديد من التكتلات والتحزبات السياسية بعد التحولات السياسية (٢.٦٠ درجة)، حيث زاد عدد الأحزاب بعد الثورة، وتضاعفت أعداد مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن واقع الحال يؤكد على أن دورهم يصيبه الوهن والضعف، وغير واضح للمواطن المصري. أما عن الدور السلبي لوسائل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإعلام في تحقيق اللحمة الوطنية(٢.٣٥ درجة)، فجاء في المرتبة الثالثة، حيث زاد الإعلام الخاص بعد الثورة، وهو بعيد كل البعد عن المصداقية فلكل قناة اعلامية أجندتها الخاصة وهدفها الخاص بعيداً عن الأهداف الوطنية.

أما عن الصور التي اتخذتها آليات المصالحة الوطنية ودمج المهمشين فجاء اجاباتهم كما يلي، عودة الطبقة الوسطى للظهور بعد التحولات السياسية (٢.٣٨ درجة)، أن الاستبعاد الاجتماعي الذي عانى منه البعض قد انتهى بعد الثورة (٢.٣٣ درجة)، التسامح قيمة أصيلة متوارثة لدى المواطن المصري (٢.٣٠ درجة)، كان للتعديلات الدستورية أثرها الواضح على اللحمة الوطنية (٢.١٨ درجة)، تم الافراج عن جميع المسجونين السياسيين للنظم السابقة (٢.١٥ درجة).

ومن خلال النتائج السابقة يمكن القول بأن هناك وعي وإدراك واضح لدى الصفوة المتعلمة بإجراءات المصالحة الوطنية جاء نتيجة انتشار العديد من الجهود السياسية من أجل ادماج الفئات المهمشة وسد الشرخ الذي حدث بين أطياف الشعب المصري وخاصة قبل أو مع التحولات السياسية، وما زالت هذه الإجراءت تحتاج إلى المزيد والمزيد من أجل تحقيق ما استهدفته.

النتائج الخاصة بالإجابة على التساؤل الثالث: ما دور بعض المتغيرات الاجتماعية في موقف الصفوة من فاعلية آليات تحقيق العدالة الانتقالية؟

حرص الباحث على معرفة أهم الفروق في بعض المتغيرات الاجتماعية للمبحوثين وأثرها على موقفهم من آليات تحقيق العدالة الانتقالية، باستخدام تحليل التباين الأحادي "ف" لدلالة الفروق بين المجموعات، واستخدام أسلوب "شيفيه" لمعرفة إتجاه الدلالة على متغيرات الدراسة، واستخدام اسلوب "ت" والانحراف المعياري، وذلك على النحو التالي:

١- النوع:

جدول رقم (١٢) دلالة الفروق بين الذكور والإناث وآليات تحقيق العدالة الانتقالية

آليات تحقيق العدالة الانتقالية	النوع	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
١- الملاحقات القضائية	ذكر	٢٠٤	٢.٣٢	٠.٤٣١	٦.١٥٨	٠.٠٠١ دالة عند ٠.٠٠١
	أنثى	١٢٦	٢.٠٦	٠.٢٢١		
٢- تعويض الضحايا	ذكر	٢٠٤	٢.١٣	٠.٤٤٢	٠.٥١٢	٠.٦٠٩ غير دالة
	أنثى	١٢٦	٢.١١	٠.١٩٤		
٣- الاصلاح المؤسسي	ذكر	٢٠٤	٢.٢٢	٠.٥٠٦	٢.٩٩٤	٠.٠٣ دالة عند ٠.٠٥
	أنثى	١٢٦	٢.٠٨	٠.٢٢٣		
٤- المصالحة الوطنية	ذكر	٢٠٤	٢.٣٩	٠.٣١٣	٨.٨٩٥	٠.٠٠١ دالة عند ٠.٠٠١
	أنثى	١٢٦	٢.١٠	٠.٢١٧		

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (١٢) والذي يوضح دلالة الفروق بين الذكور والإناث وآليات تحقيق العدالة الانتقالية ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين (الذكور والإناث) في موقفهم من آليات الملاحقات القضائية وذلك لصالح الذكور، حيث بلغ المتوسط المرجح للذكور ٢.٣٢ درجة من ثلاث مقابل ٢.٠٦ درجة للإناث.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والإناث في موقفهم من آليات تعويض الضحايا.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين الذكور والإناث في موقفهم من الإصلاحات المؤسسية، وذلك لصالح الذكور، حيث بلغ المتوسط المرجح للذكور ٢.٢٢ درجة مقابل ٢.٠٨ درجة للإناث.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين الذكور والإناث في موقف المصالحة الوطنية، وذلك لصالح الذكور، حيث بلغ المتوسط المرجح للذكور ٢.٣٩ درجة مقابل ٢.١٠ درجة من ثلاث للإناث.

وثمة ملاحظات أساسية رصدها الباحث على البيانات السابقة على النحو التالي:

- أن الذكور من الصفوة المتعلمة في صعيد مصر أكثر مشاركة من الإناث في الحياة الاجتماعية العامة وبالتالي فإنهم أكثر حظاً في الوعي والإدراك بآليات تحقيق العدالة الانتقالية خاصة بآليات الملاحقات القضائية والمصالحة الوطنية.
- أن الإناث كانوا أكثر تخوفاً فيما يتعلق بالحديث عن الأمور السياسية من الذكور، وربما يرجع ذلك لطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تمر بها المرأة في المجتمع المصري والتي تأثر بشكل كبير على مشاركتها في المجال السياسي.

ومن خلال ما سبق يتضح أن للنوع أثره على تشكيل موقف الصفوة المتعلمة من آليات تحقيق العدالة الانتقالية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- السن:

باستخدام تحليل التباين الأحادي "ف" لدلالة الفروق بين المجموعات المختلفة، واستخدام أسلوب "شيفيه" لمعرفة اتجاه الدلالة على متغيرات السن المختلفة تبين ما يلي:

جدول رقم (١٣) دلالة الفروق بين الفئات العمرية وآليات تحقيق العدالة الانتقالية

آليات تحقيق العدالة الانتقالية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
١- الملاحقات القضائية	بين المجموعات	٨.١٢٥	٣	٢.٧٠٨	٢١.٧٠٥	دالة عند ٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٤٠.٦٧٨	٣٢٦	٠.١٢٥		
	المجموع	٤٨.٨٠٣	٣٢٩			
٢- تعويض الضحايا	بين المجموعات	٨.٨٦٨	٣	٢.٩٥٦	٢٧.٠٩٠	دالة عند ٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٣٥.٥٧٢	٣٢٦	٠.١٠٩		
	المجموع	٤٤.٤٤٠	٣٢٩			
٣- الاصلاح المؤسسي	بين المجموعات	٧.٣٣٦	٣	٢.٤٤٥	١٥.١٩٧	دالة عند ٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٥٢.٤٥٩	٣٢٦	٠.١٦١		
	المجموع	٥٩.٧٩٥	٣٢٩			
٤- المصالحة الوطنية	بين المجموعات	٦.٠٥٠	٣	٢.٠١٧	٢٥.٢٥٦	دالة عند ٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٢٦.٠٣٠	٣٢٦	٠.٠٨٠		
	المجموع	٣٢.٠٨٠	٣٢٩			

اختبار "شيفيه" لدلالة الفروق بين المجموعات

آليات تحقيق العدالة الانتقالية		< ٣٠	٣٠ < ٤٥	٤٥ < ٦٠	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
١- الملاحقات القضائية	< ٣٠	-	-	-	٤٥	١.٢٩	٠.٤٣١
	٣٠ < ٤٥	-٠.٢٧٣	-	-	٥٤	٢.١٩	٠.٣١٠
	٤٥ < ٦٠	-٠.٤٨٨*	-٠.٢١٦	-	١٢٣	٢.٤١	٠.٣٧٩
	٦٠ سنة فأكثر	-٠.٢٤٧	٠.٠٢٦	٠.٢٤٢	١٠٨	٢.١٧	٠.٣٥٠
٢- تعويض الضحايا	< ٣٠	-	-	-	٤٥	١.٨٠	٠.٤٠٩
	٣٠ < ٤٥	-٠.٣٨٣**	-	-	٥٤	٢.١٨	٠.٢٣٥
	٤٥ < ٦٠	-٠.٤٦٩*	-٠.٠٨٧	-	١٢٣	٢.٢٧	٠.٣٧١
	٦٠ سنة فأكثر	-٠.١٦١	٠.٢٢٢	٠.٣٠٨***	١٠٨	١.٩٦	٠.٣٨٢
٣- الاصلاح المؤسسي	< ٣٠	-	-	-	٤٥	١.٩٤	٠.٤٧٠
	٣٠ < ٤٥	-٠.١٧٠	-	-	٥٤	٢.١١	٠.٣٠٣
	٤٥ < ٦٠	-٠.٤٢٤***	-٠.٢٥٤	-	١٢٣	٢.٣٦	٠.٣٧٠
	٦٠ سنة فأكثر	-٠.٣٠٨***	٠.٠٣٢	٠.٢٨٦	١٠٨	٢.٠٨	٠.٥٨٩٠
٤- المصالحة الوطنية	< ٣٠	-	-	-	٤٥	٢.٢٢	٠.١٧٨
	٣٠ < ٤٥	٠.٠٣٥	-	-	٥٤	٢.١٩	٠.٢٣٦
	٤٥ < ٦٠	-٠.٢٤٩**	-٠.٢٨٤**	-	١٢٣	٢.٤٧	٠.٣٢٣
	٦٠ سنة فأكثر	٠.٠٧٠	٠.٠٣٥	٠.٣١٩	١٠٨	٢.١٥	٠.٣٧١

(* دالو عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ ، ** دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١ ، *** دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تظهر بيانات الجدول السابق ما يلي:

- هناك فروق ذات دلالة احصائية على موقف الصفوة من آليات تحقيق العدالة الانتقالية والفروق بين الفئات العمرية، وتظهر جلياً في الجدول رقم (٨) عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ لكل من: آليات الملاحقة القضائي، وآليات تعويض الضحايا، وآليات الإصلاح المؤسسي، وآليات المصالحة الوطنية.

- بشأن بعد آليات الملاحقة القضائية، كشفت النتائج عن فروق دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ في اتجاه الفئة العمرية (٤٥ > ٦٠ سنة) مقارنة بالفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة.

- أما بالنسبة لآليات تعويض الضحايا، فكشفت النتائج عن فروق دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ في اتجاه الفئة العمرية ٤٥ < ٦٠ سنة مقارنة بالفئة أقل من ٣٠ سنة، كما يوجد فروق دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١ لصالح الفئة العمرية ٣٠ > ٤٥ سنة مقابل الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة.

- أما عن آليات الإصلاح المؤسسي، فتبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ٠.٠٥ في اتجاه الفئة العمرية ٤٥ < ٦٠ سنة، و ٦٠ سنة فأكثر مقارنة بالفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة.

- أما عن آليات المصالحة الوطنية، فتبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ٠.٠١ في اتجاه الفئة العمرية ٤٥ < ٦٠ سنة، مقارنة بالفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة، والفئة من ٣٠ > ٤٥ سنة.

من خلال هذه النتائج يمكن رصد الملاحظات الآتية:

بتفحص النتائج السابقة نرى أن الفئة العمرية الشابة أقل من ٣٠ سنة مقارنة بالفئة العمرية الراشدة ٤٥ سنة لأقل من ٦٠ سنة كانوا أقل إدراكاً لآليات تحقيق العدالة الانتقالية وأكثر ثورة على أوضاع العدالة الانتقالية مقارنة بالفئة الأكبر سناً، التي كانت أكثر وعياً وإدراكاً لآليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع المصري بعد التحولات السياسية التي شهدها المجتمع المصري خلال الفترة الأخيرة من التاريخ المعاصر للمجتمع المصري.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- التخصص العلمي:

جدول رقم (١٤) دلالة الفروق بين تخصص العلوم الانسانية والتطبيقية وآليات تحقيق العدالة الانتقالية

آليات تحقيق العدالة الانتقالية		العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
١- الملاحقات القضائية	انسانية	١٧٧	٢.٢٧	٠.٤٠٦	٢.٧٠٢	٠.٠٠٧ دالة عند ٠.٠١
	تطبيقية	١٥٣	٢.١٦	٠.٣٥١		
٢- تعويض الضحايا	انسانية	١٧٧	٢.١١	٠.٤٢١	-٠.٥٧٧	٠.٥٦٤ غير دالة
	تطبيقية	١٥٣	٢.١٤	٠.٢٩٥		
٣- الاصلاح المؤسسي	انسانية	١٧٧	٢.٢١	٠.٤٦٦	٢.٢٦٠	٠.٢٠١ غير دالة
	تطبيقية	١٥٣	٢.١١	٠.٣٦٨		
٤- المصالحة الوطنية	انسانية	١٧٧	٢.٣٤	٠.٣٧٥	٤.٢٨٩	٠.٠٠٠ دالة عند ٠.٠٠١
	تطبيقية	١٥٣	٢.٢٠	٠.١٩٢		

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (١٤) والذي يوضح دلالة الفروق بين التخصص العلمي للصفوة المتعلمة وآليات تحقيق العدالة الانتقالية ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين التخصصات العلمية في موقفهم من فاعلية آليات الملاحقات القضائية، وذلك لصالح تخصص العلوم الإنسانية، حيث بلغ المتوسط المرجح للذكور ٢.٢٧ درجة مقابل ٢.١٦ درجة للإناث.

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية التخصصات العلمية (العلوم إنسانية وعلوم تطبيقية) في موقفهم من فاعلية آليات تعويض الضحايا، والإصلاح المؤسسي.

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ بين التخصص العلمي للصفوة المتعلمة وموقفهم من فاعلية آليات المصالحة الوطنية لصالح المتخصصين في العلوم الإنسانية، حيث بلغ المتوسط المرجح للذكور ٢.٣٤ مقابل ٢.٢٠ للإناث.

وثمة ملاحظات أساسية رصدها الباحث على البيانات السابقة: أن التخصص العلمي للصفوة المتعلمة (علوم إنسانية أو علوم تطبيقية لم يكن له تأثير يذكر على موقفهم من آليات تحقيق العدالة الانتقالية وربما يرجع ذلك إلى طبيعة الموضوع، حيث أن موضوع الدراسة هو موضوع يطرح الآن في خضم وسائل الإعلام وعلى ساحة البحث العلمي، ويمس حياة المصريين بجميع طوائفهم وتخصصاتهم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- الدرجة العلمية:

جدول رقم (١٥) دلالة الفروق بين الدرجات العلمية المختلفة وآليات تحقيق العدالة الانتقالية

آليات تحقيق العدالة الانتقالية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
١- الملاحقات القضائية	بين المجموعات	٧.٩١٢	٣	٢.٦٣٧	٢١.٠٢٧	دالة عند ٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٤٠.٨٩٠	٣٢٦	٠.١٢٥		
	المجموع	٤٨.٨٠٣	٣٢٩			
٢- تعويض الضحايا	بين المجموعات	١٠.٢٧٦	٣	٣.٤٢٥	٣٢.٦٨٤	دالة عند ٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٣٤.١٦٤	٣٢٦	٠.١٠٥		
	المجموع	٤٤.٤٤٠	٣٢٩			
٣- الاصلاح المؤسسي	بين المجموعات	٦.٨٤٩	٣	٢.٢٨٣	١٤.٠٥٦	دالة عند ٠.٠١
	داخل المجموعات	٥٢.٩٤٧	٣٢٦	٠.١٦٢		
	المجموع	٥٩.٧٩٥	٣٢٩			
٤- المصالحة الوطنية	بين المجموعات	٢.٤١٢	٣	٠.٨٠٤	٨.٨٣٤	دالة عند ٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٢٩.٦٦٨	٣٢٦	٠.٠٩١		
	المجموع	٣٢.٠٨٠	٣٢٩			

اختبار "شيفيه" لدلالة الفروق بين المجموعات

آليات تحقيق العدالة الانتقالية		مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
١- الملاحقات القضائية	مدرس مساعد	-	-	-	٢٧	١.٩٠	٠.٥٦٨
	مدرس	-٠.٢٤١	-	-	١١٧	٢.١٤	٠.٢١٢
	أستاذ مساعد	-٠.٢٨٥	-٠.٠٤٤	-	٨١	٢.١٩	٠.٣٥٤
	أستاذ	-٠.٥٢٣**	-٠.٢٨٢**	-٠.٢٣٨	١٠٥	٢.٤٢	٠.٤٢٣
٢- تعويض الضحايا	مدرس مساعد	-	-	-	٢٧	١.٥٣	٠.٣٠٤
	مدرس	-٠.٦٥٩*	-	-	١١٧	٢.١٩	٠.٢٢٩
	أستاذ مساعد	-٠.٦٣٧*	٠.٠٢٢	-	٨١	٢.١٧	٠.٢٤٣
	أستاذ	-٠.٦٢٧*	٠.٣٢	٠.٠١٠	١٠٥	٢.١٦	٠.٤٥٨
٣- الاصلاح المؤسسي	مدرس مساعد	-	-	-	٢٧	١.٧٣	٠.٥٠٠
	مدرس	-٠.٣٨٥	-	-	١١٧	٢.١٢	٠.٢٥٩
	أستاذ مساعد	-٠.٥١٩***	-٠.١٣٤	-	٨١	٢.٢٥	٠.٣١٨
	أستاذ	-٠.٥٢٧***	-٠.١٤٢	-٠.٠٠٨	١٠٥	٢.٢٦	٠.٥٥٥
٤- المصالحة الوطنية	مدرس مساعد	-	-	-	٢٧	٢.٢٧	٠.٠٥٠
	مدرس	٠.٠٤٤	-	-	١١٧	٢.٢٢	٠.٢٠٧
	أستاذ مساعد	٠.٠٦٧	٠.٠٢٣	-	٨١	٢.٢٠	٠.٣١٥
	أستاذ	-٠.١٣٣*	-٠.١٧٧	-٠.٢٠٠	١٠٥	٢.٤٠	٠.٤٠٨

(* دالو عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ ، ** دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١ ، *** دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تظهر بيانات الجدول السابق ما يلي:

- هناك فروق ذات دلالة احصائية على الثلاثة أبعاد للمشاركة السياسية، وتظهر جلياً في الجدول رقم (١٥) عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ لكل من: الملاحقات القضائية وتعويض الضحايا والإصلاح المؤسسي، والمصالحة الوطنية.
- بشأن آليات الملاحقات القضائية، كشفت النتائج عن فروق دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١ في اتجاه الأستاذ الجامعي مقارنة مع المدرس المساعد والمدرس.
- أما بالنسبة لآليات تعويض الضحايا، فكشفت النتائج عن فروق دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ في اتجاه كل من المدرس والأستاذ المساعد والأستاذ مقارنة بالمدرس المساعد.
- أما عن آليات الإصلاح المؤسسي، فتبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ٠.٠٥ في اتجاه الأستاذ المساعد والأستاذ مقارنة بالمدرس المساعد.
- وبالنسبة لآليات المصالحة الوطنية، فتبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ في اتجاه الأستاذ الجامعي مقارنة بالمدرس المساعد.

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول بأن للدرجة العلمية أثرها الواضح على موقف الصفوة من آليات تحقيق العدالة الانتقالية، وربما يشير ذلك إلى أن الارتفاع في المستوى التعليمي والدرجة العلمية يجعل الفرد أكثر ادراكاً ويجعله أكثر آفاقا وتحليلاً لمختلف الظواهر التي تمس حياته كمواطن مصر، وهذا ما نراه جلياً عند المقارنة بين موقف الأساتذة وموقف المعيدين، حيث أنجد أن هناك فارقاً كبيراً بينهم، حيث يتميز الأساتذة بسعة اطلاعهم ومعرفتهم وإدراكهم الواعي بأبعاد الموضوع أكثر من المعيدين الذين يتميزن بثورتهم وتسرعهم على الحكم على الأمور والأحداث السياسية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- محل الميلاد:

جدول رقم (١٦) دلالة الفروق بين محل الميلاد وآليات تحقيق العدالة الانتقالية

آليات تحقيق العدالة الانتقالية	محل الميلاد	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
١- الملاحقات القضائية	حضر	١٧٤	٢.٢٧	٠.٣٨٩	٢.٢٧٧	٠.٠٢٣ دالة عند ٠.٠٥
	ريف	١٥٦	٢.١٧	٠.٣٧٦		
٢- تعويض الضحايا	حضر	١٧٤	٢.١٥	٠.٣٧٧	١.٦٠٨	٠.١٠٩ غير دالة
	ريف	١٥٦	٢.٠٩	٠.٣٥٥		
٣- الاصلاح المؤسسي	حضر	١٧٤	٢.٢٥	٠.٤٤٩	٤.٠٩٦	٠.٠٠١ دالة عند ٠.٠٠١
	ريف	١٥٦	٢.٠٧	٠.٣٧٧		
٤- المصالحة الوطنية	حضر	١٧٤	٢.٣١	٠.٢٧٨	٢.١٥٠	٠.٣٢٠ غير دالة
	ريف	١٥٦	٢.٢٤	٠.٣٤٤		

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم(١٦) والذي يوضح دلالة الفروق بين أصل المنشأ وموقفهم من آليات تحقيق العدالة الانتقالية ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين الريف والحضر في موقفهم من الملاحقات القضائية، وذلك لصالح الحضريين، حيث بلغ المتوسط المرجح للذكور ٢.٢٧ درجة مقابل ٢.١٧ درجة للإناث.

- تبين من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المولودين في الريف والمولودين في الحضر فيما يخص موقفه من آليات تعويض الضحايا والمصالحة الوطنية.

- وبشأن آليات الإصلاح المؤسسي، فقد أوضحت النتائج وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ في اتجاه الحضر مقارنة بالريف، حيث بلغ المتوسط المرجح للحضر ٢.٢٥ مقابل ٢.٠٧ للريف.

ومن خلال ما سبق عرضه من نتائج يمكن رصد الملاحظة التالية: أن محل الميلاد لم يكن مؤثراً فيما يتعلق بموقف الصفوة من آليات تحقيق العدالة الانتقالية وربما يرجع ذلك إلى أن أغلب الصفوة المتعلمة يقيم في الحضر من فترة قريبة أو بعيدة، كما أنهم أكثر احتكاكاً بآليات تحقيق العدالة الانتقالية فيما يخص المجتمع الحضري حولهم، مما جعل عامل محل الميلاد غير مؤثر على موقفهم من موضوع الدراسة.

النتائج الخاصة بالإجابة على التساؤل الرابع: ما أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق آليات العدالة الانتقالية في مصر؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حرص الباحث على معرفة أهم التحديات التي تقف أمام العدالة الانتقالية في المجتمع المصري وقد جاءت اجابات المبحوثين كما يلي:

جدول رقم (١٧) موقف عينة الدراسة معوقات تحقيق العدالة الانتقالية

	الأنشطة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
١	عدم وجود قانون منظم للعدالة الانتقالية	٢.٩٨	٠.١٥٤	١
٢	عدم وجود وعي بالعدالة الانتقالية لدى السياسيين	٢.٨٥	٠.٣٥٩	٣
٣	عدم وجود لجان لتقصي الحقائق	٢.٥٩	٠.٥١١	٦
٤	تعقد المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع المصري	٢.٩٣	٠.٢٦٠	٢
٥	ضعف دور المجتمع المدني	٢.٦٤	٠.٦١٠	٥
٦	مثالية أهداف العدالة الانتقالية	١.٨٩	٠.٩٤٤	٩
٧	عدم الاستقرار الأمني	٢.٤٩	٠.٦٦٧	٧
٨	عدم الاستقرار الاقتصادي للبلاد	٢.٦٧	٠.٥٨٢	٤
٩	الفساد السياسي	٢.١٦	٠.٨٥٤	٨

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق يتضح أن من اهم المعوقات التي تقف أمام العدالة الانتقالية والتي حصلت على متوسط أكثر من ٢.٤٠ درجة من ثلاث درجات من موافقة العينة ما يلي: جمود القانون وعدم وجود قانون للعدالة الانتقالية (٢.٩٨ درجة من ثلاث درجات وهو متوسط مرتفع)، وتعقد المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع المصري (٢.٩٣ درجة) حيث مر المجتمع المصري بأكثر من تحول سياسي متتالي خلال فترة صغيرة، بالإضافة إلى عدم وجود وعي بالعدالة الانتقالية لدى السياسيين والمسئولين (٢.٨٥ درجة)، وعدم الاستقرار الاقتصادي للبلاد (٢.٩٧ درجة) وضعف دور المجتمع المدني (٢.٩٤ درجة)، وعدم وجود لجان لتقصي الحقائق (٢.٥٩ درجة)، وعدم الاستقرار الأمني (٢.٩٤ درجة من ثلاث درجات).

تاسعاً- أهم النتائج والتوصيات التي خلصت لها الدراسة:

- أن الصفوة المتعلمة كانوا أكثر ادراكاً ووعياً بكافة التحولات السياسية المعاصرة التي شهدها المجتمع المصري، وأنهم لم يكونوا مغيبين عن هذه الأحداث السياسية الهامة وخاصة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثورتي (٢٥ يناير و ٣٠ يونيو) بل عاشوها لحظة بلحظة وكانوا على وعي وإدراك كامل بكافة تفاصيلها ومتطلباتها الراهنة والمستقبلية.

- على الرغم من أن العوامل الاقتصادية أتيتت في مقدمة العوامل المؤدية للتحولات السياسية ثم العوامل الاجتماعية فالسياسية، إلا أن هناك تداخلاً بينهم يتعزر خلاله فصل أحد هذه المجموعات عن العوامل الأخرى، بل جميعها تكاملت من أجل إحداث التحول السياسي.

- أن الغالبية العظمى من العينة (٩٣.٦%) يؤكدون على أن للشباب أدوار واضحة في حدوث التحولات السياسية أتى في مقدمتها التنظيم والمشاركة في المظاهرات والتضحية من أجل التغيير للأفضل والتعبئة السياسية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

- جاءت آليات الملاحقات القضائية كأهم آليات العدالة التي تم تنفيذها بعد التحولات السياسية السياسية في المجتمع المصري وشملت تقديم المتورطين لمحاكمات القضاء المصري. بينما اعتبر الغالبية العظمى من العينة أن جمود القوانين وعدم إقرار قانون العدالة الانتقالية كان بمثابة حجر العثرة أمام تلك المحاكمات التي أصبحت صورية وهزلية ولم تحقق ما هدفت إليه من استعادت الثروات المنهوبة وضمان عدم تكرار ذلك في المستقبل.

- خلصت الدراسة الميدانية إلى أن آليات تعويض الشهداء والمصابين لم تحقق الأهداف المعلنة لها، حيث تم تأسيس صندوق لرعاية أسر الشهداء والمصابين وتم إصدار بعض القرارات في حقهم، إلا أن واقع الحال، وكما أكدت نتائج الدراسة الميدانية، لا يقومون بدور فاعل في هذا المجال، وما زال هناك العديد من أسر الشهداء والمصابين لم يحصلوا على أي تعويضات، ولم يحققوا أي استفادة من برامج أو مشروعات هذه الصندوق.

- تبين من الدراسة الميدانية أن ما حدث من آليات الإصلاح المؤسسي لم يحقق ما تهدف إليه التحولات السياسية وقد أتضح ذلك من تدني مؤشرات الإصلاح المؤسسي حيث بلغ أعلى متوسط ٢.٣٧ درجة وأقل متوسط ١.٩٩ درجة، مما يعني أن هناك انخفاض ملحوظ في جملة مؤشرات الإصلاح المؤسسي.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك وعي وإدراك واضح لدى الصفوة المتعلمة بإجراءات المصالحة الوطنية جاء نتيجة انتشار العديد من الجهود السياسية من أجل ادماج الفئات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المهمشة وسد الشرخ الذي حدث بين أطياف الشعب المصري وخاصة قبل أو مع التحولات السياسية، وما زالت هذه الإجراءت تحتاج إلى المزيد والمزيد من أجل تحقيق ما استهدفته.

- تبين أن من أهم المعوقات التي وقفت أمام آليات تحقيق العدالة الانتقالية، جمود القانون، وتعقد المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع المصري، وعدم وجود وعي بالعدالة الانتقالية لدى المسئولين، وضعف دور المجتمع المدني، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.

- التوصيات:

في ضوء ما انتهت اليه الدراسة من نتائج فان الباحث يوصي بالاتي:

- ضرورة إصدار قانون العدالة الانتقالية، لتوجيه مسار العدالة الانتقالية وتصحيح اتجاهاتها.

- إذا كانت المحاكمات الجنائية تساهم في تحقيق العدالة الانتقالية وإنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم، إلا أنها غير كافية وحدها لتحقيق الوعد بالعدالة الانتقالية، فإذا كانت محاكمة مبارك ومرسي وأعوانهما مظهر العدالة، فهناك آليات أخرى يجب الاهتمام بها، حيث أن الجمع بين آليات المحاكمات، لجان تقصي الحقائق، والتعويضات، يمكن أن تساعد المجتمعات الانتقالية بشكل أفضل في تحقيق أهدافها.

- ضرورة الاهتمام بتعويض الضحايا من الشهداء والمصابين، وكذلك ضحايا الأنظمة السابقة والثأر لحقهم من المتورطين في جرائم القتل والفساد، حتى يمكن بناء مجتمع ديمقراطي سليم.

- ضرورة إنشاء مجلس لتقصي الحقائق، يقوم بتحليل وتوصيف ما حدث من أجل تحديد المتورطين والمتسببين في الأحداث الجارية.

- ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بنشر الوعي بالعدالة الانتقالية بين جميع أطياف الشعب المصري، من أجل بناء ظهير شعبي يرغب في تحقيقها.

- يجب تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في متابعة ما يتم اتخاذه من إجراءت حيال العدالة الانتقالية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المراجع المستخدمة في البحث:

- إبراهيم، سعدالدين (٢٠١٢): الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي- عوامل قيام الثورات العربية. المستقبل العربي (لبنان) مجلد ٣٥، العدد ٣٩٩.

- أحمد، نوران سيد (٢٠١٥): العدالة الانتقالية وجبر الضرر من الدستور للتشريع. سلسلة أوراق البدائل. القاهرة: المنتدى العربي للدراسات، فبراير.

- إدارة الاحصاء المركزية بجامعة أسيوط (٢٠١٦): النشرة الاحصائية السنوية عن العام الجامعي ٢٠١٥-٢٠١٦.

- إسماعيل، أمين محمد (٢٠١٤): اتجاهات الصفوة السياسية نحو النظام السياسي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير – دراسة ميدانية على عينة من أعضاء الأحزاب في مدينة القاهرة الكبرى. مجلة الشرق الأوسط (إصدار مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس)، العدد٣٥، ص ص٧٦٣-٧٨٣.

- التوم، عفاف احمد محمد (٢٠١٦): العدالة الاجتماعية – منظور مقارن. مجلة التنوير (مركز التنوير المعرفي بالسودان)، العدد١٦، ص٢٩-٥٢.

- الجوهري، عبد الهادي (٢٠٠٢): علم الاجتماع والرعايه الاجتماعية. ط١، الجيزة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

- السيد، سميرة احمد (١٩٩٧): مصطلحات علم الاجتماع. ط١، مكتبة الشقري.

- بدوي، أحمد زكي (١٩٨٢): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.

- بدوي، أحمد موسى (٢٠١٦): العدالة الاجتماعية – بين الدستور والبرلمان الجديد. آفاق سياسية (المركز العربي للبحوث والدراسات بالقاهرة) العدد ٢٥، ص ص٤١-٤٤.

- بيات، آصف (٢٠١٤): الحياة السياسية – كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط. ترجمة: أحمد زايد، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

- حسين، فاطمة (٢٠١٥): تساؤلات مشروعة عن العدالة الانتقالية في مصر. ٢٠١٥/٢/١٨. http://m.moheet.com/2015/02/18/2219717

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- حماد، طارق عبد العال (٢٠١٤): اعتبارات تحقيق العدالة الاجتماعية. مجلة البحوث المالية والضريبية ٠الجمعية المصرية للمالية والضرائب بالقاهرة) العدد٩٢، ص ص٦٥-٩٤.

- حميد، خميس وهمسة خلف (٢٠١٤): العدالة الانتقالية في دولة جنوب افريقيا، مجلة دراسات دولية بالعراق، العدد٦١.

- خالد، خلود (٢٠١٣): العدالة الانتقالية في مصر - الاشكاليات والحلول المقترحة. سلسلة أوراق بدائل، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات.

- دوفرجيه، موريس (١٩٩١): علم اجتماع السياسة. (ترجمة) سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- سلطان، عبدالمنعم (٢٠١٤): التدخل المهني ببرنامج من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية - دراسة مطبقة على أعضاء برلمان شباب مركز سيدي عبدالرحيم بمحافظة قنا. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد٣٧، المجلد٦، أكتوبر، ص ص١٧١٧-١٧٧٤.

- شعبان، عبدالحسين (٢٠٠٨): العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

- صالح، زينب محمد (٢٠١٤): العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقهما في المجتمع العراقي. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد السادس عشر، السنة السادسة.

- عباس، زينب ليث (٢٠١٤): وسائل الإعلام وتشكيل الصورة الذهنية لدى الجمهور إزاء العدالة الانتقالية. العراق، مجلة الباحث الإعلامي، العدد٢٣.

- عبدالتواب، زياد (٢٠١٢): القوانين المتعلقة بالعزل السياسي والعدالة الانتقالية. سلسة أوراق البدائل القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، نشر وتوزيع روافد، ص٣.

- عبدالفتاح، محمد عبد الفتاح (٢٠١٥): أسس العدالة الاجتماعية ونظرياتها. مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين)، العدد٥٣، ص ص٤٣٣-٤٥٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- عبدالله، عبدالناصر وآخرون (٢٠١٢): العدالة الانتقالية ولجان المصالحة في ضوء التحول الديمقراطي – دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية. المؤتمر السنوي الدولي الخامس لكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية تحت عنوان "العدالة بين الواقع والمأمول" المجلد ٢.

- عبدربه، صابر محمد (٢٠٠١): موقف الصفوه من النظام العالمي الجديد. الاسكندرية: دار الوفاء.

- عبده، هاني خميس أحمد (٢٠١٤): ثورات الربيع العربي بين العدالة الانتقالية والجودة الاجتماعية – الحالة المصرية نموذجاً، آفاق سياسية (المركز العربي للبحوث والدراسات بالقاهرة) العدد٦، يونيو، ص ص٦-٢٨.

- علاءالدين، زردومي (٢٠١٦): مسار العدالة الانتقالية في ليبيا – دراسة في الآليات والتحديات، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية (مركز جيل البحث العلمي – الجزائر) العدد١٦، ص ص١٨٣-١٩٣.

- عوض، السيد حفني (١٩٨٥): علم الاجتماع السياسي مدخل الي الاتجاهات والمجالات. ط١. القاهرة: دار التوفيق النموذجية.

- فايز، مهند ابراهيم (٢٠١٠): العدالة الانتقالية – دراسة نظرية تطبيقية. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

- فيريول، جيل (٢٠١١): معجم مصطلحات علم الاجتماع. (ترجمة) أنسام محمد الأسعد وبسام بركة. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

- كالهون، نويل (٢٠١٤): معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية. ترجمة: ضفاف شربا. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص ص١٥-٢٢.

- ليلة، على (٢٠١١): تأملات في بعض الظواهر الاجتماعية للثورة في ثورة ٢٥ يناير – قراءة أولية ورؤية مستقبلية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- ماجد، عادل (٢٠١٣): الإطار القانوني للعدالة الانتقالية في مصر. سلسلة إصدارات العدالة الانتقالية في العالم العربي، الإصدار الرابع، المؤسسة الأمانية للتعاون القانوني الدولي، شركة ناس للطباعة، القاهرة.

- ماجد، عادل (٢٠١٣): العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٢، القاهرة، ابريل.

- ماجد، عادل (٢٠١٤): تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر. مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام) مجلد ١٤، العدد ٥٤، أبريل، ص ص٩-١٩.

- مجلس الأمن (٢٠٠٤): سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، الأمم المتحدة، نيويورك.

- محمد، سنية السيد (٢٠١٤): الطلاب وثورة ٢٥ يناير – دراسة سوسيولوجية على عينة من طلاب جامعة عين شمس. مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد ٣٤.

- مدكور، ابراهيم (١٩٧٥): معجم العلوم الاجتماعية، مراجعة ، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

- هيئة الكرامة والحقيقة (٢٠١٥): نظرة التونسيين لمسار العدالة الانتقالية في تونس. (مطبوعات هيئة الكرامة والحقيقة– مشروع دعم تفعيل مسار العدالة الانتقالية في تونس). على شبكة الانترنت بالعنوان التالي:

https://www.docdroid.net/6SVdJGY/la-perception-des-tunisiens-a-l-egard-de-la-justice-transitionnelle.pdf.html

- Abdel Tawab, Ziad (2012); "The Crisis of Transitional Justice Following The Arab Spring , Egypt As A Model". Cairo Institute For Human Rights Studies.

- Greiff, Pablo de (2009); "Articulating the Links Between Transitional Justice and Development: Justice and Social Integration". (in) pablo de greiff and roger duthie (eds.) ;"transitional justice and development: Making Connections". New York: Social Science Research Council.

- Hinton, Alexander Laban (2011); "transitional justice global mechanisms and local realities after genocide and mass violence". New Jersey: Rutgers university press.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- Kaminski, Marek M. (2006); "Normative And Strategic Aspects Of Transitional Justice". Journal Of Conflict Resolution, Vol. 50 No. 3, June, pp.295-302.
- Kassem, Taha (2013) ; "Transitional Justice In Post Revolution Egypt: A Reality or An Illusion". International Journal of Humanities And Social Sciences (Ijhss) Vol. 2, Issue 5, Nov, Pp.47-56.
- Kaufrman, Zachary D. (2004); "The Future of Transitional Justice". St. Anthony's International Review, No.1, 205, pp.58-59.
- Leebaw, Bronwyn Anne (2002); "Judging The Past Truth, Justice and Reconciliation from Nuremberg to south Africa". Berkely: University of Clifornia.
- Mani, R. (2008); "Dilemmas of expanding transitional justice, or forging the nexus between transitional justice and development". International Journal of Transitional Justice, Vol.2, pp.253–265.
- Petkova, Mariya (2012); "Transitional Justice in Egypt: A Comparison". New Bulgarian University, The Department of Mediterranean & Eastern Studies, The Middle Est & North Africa (MENA) and Balkans: Challenges of Transformation sofia, 13th – 15th December, pp.1-15.
- Rishmawi, Mona (2012); "Transitional Justice in the Arab Countries: Opportunities and Challenges". Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law), Vol.106, Mar. 28, pp.497-501.
- Samii, Cyrus (2013); "Who wants to forgive and forget? Transitional justice preferences in postwar Burundi". Journal of Peace Research, Vol.50, No.2, pp.219–233.
- Teitel, Ruti G. (2002); "Transitional Justice". Oxford: Oxford university Press.
- Waldorf, Lars (2012); "Anticipating the Past: Transitional Justice and Socio-Economic Wrongs". Social & Legal Studies, Vol.21, No.2, pp.179-180.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

The Elite's Opinion about The Mechanisms of Achieving The transitional Justice
A Study on a Sample of Staff Members at Assiut University

The Current Study aimed at Recognizing The Opinion of The Elite Who are Educated about The Mechanisms of Transitional Justice in Egypt after The Political Changes That Took Place after The 25th of Jonuary 2011, and The 30st of June 2013, Revolutions. The Researrcher designed a measure for The Mechanisms of Fulfilling The Transitional Justice to Gather data from the applied it on a 330 staff member at Assiut University.The Study came down to a point Which indicated The rising of awareness Level and Realization of The educated elite of The Political Changes Which The Egyptian Society Witnessed besides to The economic and Social Factors That affected it. The results of The Field Study Stated That There is a weatness of The Transitional Justice Mechanisms and They are not effective. Alsi, The Study indicated The Role of The judicial Traces Mechanisms is More effective Than The Transitional Justice Mechanisms. Additionally, The age Scientific Specification, and academic Degree have an effect on The educated Elite opinion about The Transitional Justice Mechanisms.The Study also Showed That The Most Influencing Obstacles That Hinder achieveing The Transitional Justice Mechanisms are Represented in: The Law Roughness, The Coplexity of The Transitional Stage Which The Egyption Society Witness, The Unawareness of Responsibles of These Mechanisms, The Weakness of The Civic Society and The Economic, Political and Security Unstability.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner